مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٥٩**

الاثنين ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميسون	(غابون)
الاتحاد الروسي	السيد تشوركن	
ألمانيا	السيد فيتيغ	
البرازيل	السيدة دنلوب	
البرتغال	السيد موارايس كابرال	
البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش	
جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني	
الصين	السيد وانغ من	
فرنسا	السيد أرو	
كولومبيا	السيد أوسوريو	
لبنان	السيد سلام	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت	
نيجيريا	السيد أونيمولا	
الهند	السيد هارديب سينغ بوري	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس	

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ثابو مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان، والسيد هايلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام في السودان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة عبر الفيديو من أديس أبابا.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إزيكييل لول جاتكوث، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ثابو مبيكي.

السيد مبيكي (تكلم بالإنكليزية): سنقدم تقريرا مختصرا جدا، وأمل، أن يكون موجزا عما يحدث في ما يتعلق بشتى الأمور المتصلة بالسودان.

نود أولا أن نبلغ المجلس، مسرورين، بأنه خلال الساعة الماضية، وقّعت حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقا بشأن آبيي. وكما يعلم المجلس، فإننا نتفاوض معهما بشأن ذلك الاتفاق منذ عدة أيام، لكن الاتفاق وقع أخيرا الآن.

وفي الواقع، طلب منا الجانبان أن نقدم الاتفاق إلى مجلس الأمن. إنني واثق تماما أنه، عندما ينظر المجلس في الاتفاق، فإن الأعضاء سيرون أن الطرفين يطلبان تدخلات مختلفة من جانب الأمم المتحدة في ما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. ونود بالتأكيد أن نشيد بقوة بالاتفاق.

ونأمل أن ينظر المجلس في الاتفاق في أقرب وقت ممكن، ولا سيما في ما يتعلق بالأمور التي ستنتج عن نزع السلاح في آبيي وإبدال جميع القوات العسكرية السودانية بقوات توفرها حكومة إثيوبيا. ونود أن يحدث ذلك في أقرب وقت ممكن لأنه سيمكن الأشخاص الذين شردوا من آبيي من العودة إلى ديارهم. إن عودتهم مشروطة بانسحاب جميع القوات العسكرية الأخرى، ونزع السلاح في المنطقة وإبدال القوات العسكرية السودانية بقوات إثيوبية.

وكما كنت أقول، فإن ذلك سيسرع عودة مَن شردوا إلى مناطقهم وسيحسن بالتالي إمكانية معالجة كل المسائل الإنسانية. وسيضع، بالطبع، نهاية للتهديد بالعنف والعنف الفعلي في المنطقة. ومن ثم، يحدونا حقا الأمل في أن ينظر مجلس الأمن في الاتفاق في أقرب وقت ممكن وأن يتخذ جميع القرارات اللازمة لضمان إمكان تنفيذ مختلف أحكامه.

ونود أيضا أن نبلغ المجلس بأننا نعالج الحالة الراهنة في جنوب كردفان. ومرة أخرى، وكما سمع المجلس، فقد توجه أنا والممثل الخاص للأمين العام في السودان، السيد هايلي منكريوس، وكذلك المبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء القيادة السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان من شمال السودان إلى جنوب كردفان في الأسبوع الماضي للاجتماع مع قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان، عبد العزيز الحلو. كنا نهدف إلى تشجيعهم على الاشتراك في عملية ستحل النزاع في جنوب كردفان سلميا. ومن حسن

حظنا أن تمكنا من العودة على الفور إلى أديس أبابا مع أشخاص فوضهم الاشتراك في تلك المفاوضات.

ونأمل، مع وصول زعماء سياسيين كبار يمثلون أهالي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وممثلي الحكومة السودانية إلى أديس أبابا صباح الغد، أن ننخرط بجدية في مفاوضات شاملة بشأن جنوب كردفان. ستتعلق تلك المحادثات بالحالة الأمنية والسياسية وستبدأ غدا.

ويعمل أيضا الممثل الخاص للأمين العام هايلي منكريوس مع حكومة السودان بشأن ضرورة معالجة الحالة الإنسانية في جنوب كردفان على وجه السرعة. وإنني واثق تماما من أنه سيتمكن من تقديم تقرير في ذلك الشأن. والواقع، أعتقد أن لدينا أنباء ايجابية في ما يتعلق بتلك المسألة أيضا. ونأمل أن نمضي قدما بشأن مسألة جنوب كردفان كي نعالج على الفور الحالة الإنسانية. ويحدونا أيضا الأمل أن نبدأ غدا مناقشات عاجلة وشاملة بشأن المسألة لإيجاد حل نهائي لجوانبها السياسية والأمنية.

ونواصل أيضا، بالطبع، المفاوضات مع الطرفين السودانيين بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء، التي تشمل أساسا الصورة التي ستكون عليها العلاقات بين الشمال والجنوب بمجرد أن يحصل الجنوب على استقلاله في ٩ تموز/يوليه. ويسعدني جدا أن تقدما جيدا قد تحقق. لقد انتهينا بالفعل من المناقشات بشأن الأصول والخصوم، التي تشمل الأحكام الخاصة بمعالجة مسألة الديون الدولية للسودان. اختتمت تلك السلسلة من المفاوضات تحديدا.

قدمنا إلى الطرفين اتفاقا يتكون من مجموعة إجراءات تتعلق بالاقتصاد، وتغطي مسائل مثل التجارة والعملة والنفط. لدى الطرفان الآن اقتراح شامل وسيدرسانه بدءا من الغد. ونأمل، إذا تمكنا من الاتفاق بشأن ذلك الاقتراح، أن نكون قد أوجدنا حلا للمسائل المتعلقة بالتعاون بين الشمال والجنوب بشأن المسائل الاقتصادية.

والطرفان قريبان أيضا من اختتام مناقشات بشأن المسائل الأمنية وحلها، والتي تشمل بشكل عام أمن الحدود. وفي الواقع، إن المسألة العالقة هي حجم وتشكيل القوة الدولية التي ستساعد الدولتين السودانيتين في ضمان الأمن على طول حدودهما المشتركة، بما في ذلك حفظ الأمن في المنطقة المتروعة السلاح، التي اتفقا عليها بالفعل.

ما أحاول أن أقوله للمجلس هو أننا نعالج المسألتين الملحتين الخاصتين بآبيي وجنوب كردفان، حيث نشأ النزاع. لكننا، في الوقت نفسه، نمضي قدما في مناقشات ضرورية أخرى بغية تحديد طبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب على النحو الواجب. ونأمل أن نكون قد انتهينا بحلول نهاية حزيران/يونيه من جميع هذه الأمور، حتى تكون هناك صورة واضحة مع بداية تموز/يوليه عما سيحدث.

ولا بد لي من القول، فيما يتعلق بمسألة أبيي، إنه تم الاتفاق أيضاً بين الطرفين على أنه من الضروري حل المسائل الراهنة التي تتعلق بأمن أبيي قبل أن نعود إلى النظر في مسألة الوضع النهائي لأبيي. وسنجري مشاورات، كفريق، مع المسؤولَين الحاليَّين، الرئيس البشير والنائب الأول للرئيس، سلفا كير، بشأن متى يقترحان أن نتقدم إليهما بعرضنا حيال ما ينبغي أن يكون عليه الوضع النهائي لأبيي. ونظراً لأنه تم التوصل الآن إلى هذا الاتفاق، ومثلما كنت أقول إننا نأمل أن يجري تنفيذه بسرعة، يمكننا حينئذ إشراكهما في مسألة الوضع النهائي لأبيي.

هذا هو التقرير الذي أردنا أن نتقدم به. مرة أخرى، نود أن نشكر مجلس الأمن على الاهتمام الذي يوليه لمسألة السودان، ونأمل أن يواصل تزويدنا جميعاً – الممثل الخاص للأمين العام، ونحن والجميع، وبطبيعة الحال الأطراف

السودانية، بكل المساعدة والدعم اللذين نحتاج إليهما لكفالة قدرتنا على التصدي لكل هذه التحديات الخاصة التي تواجه جزءاً هاماً من قارتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس مبيكي على إحاطته الإعلامية المفصّلة.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايلي منكريوس.

السيد منكريوس (تكلم بالإنكليزية): بما أن مجلس الأمن كان في السودان مؤخراً، فلن أركّز سوى على التطورات التي حدثت منذ زيارة المجلس.

أولاً، بالنسبة إلى الحالة الأمنية، تكلم الرئيس مبيكي مطولاً عن الأحداث في أبيي، التي لا تزال إياها حتى تاريخ إبرام هذا الاتفاق، مع بعض حالات تبادل إطلاق النار بين الطرفين حول نهر كير. ويؤمل من الاتفاق الذي أبرم اليوم أن ينهي ذلك، ولكن الحالة لا تزال حتى الآن متوترة جداً بالفعل.

ولقد تكلم الرئيس مبيكي أيضاً عن الحالة الأمنية في جنوب كردفان، حيث القتال ما زال مستمراً. لكن هناك أملاً أن ينتهي ذلك خلال وقت قصير جداً، حسبما جرى توضيحه، بعد اتفاق الطرفين. ونأمل أن يتبع انتهاء الأعمال العدائية هذا وقف لإطلاق النار، بعد التوصل إلى اتفاق سياسي وترتيب أمني يتعلقان بأفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب كردفان و ضمنا في ولاية النيل الأزرق أيضاً.

في غضون ذلك، وأيضاً في الجنوب، لا تزال هناك بعض أعمال القتال المتفرقة في الجزء الشمالي، وبخاصة في ولاية الوحدة وولاية جونقلي في جنوب السودان. والكثير من أعمال القتال تلك سوف تتباطأ قليلا، لأن الآن وقت الأمطار وقدرة الناس على التنقل محدودة. ومع ذلك، فإن هذه الأنواع من المواجهات لا تزال تحدث حول أبيي، وتظل الحالة متوترة في جنوب كردفان، مع تبادل السيطرة على تلك الأراضي أحياناً كثيرة. وفي الجزء الشمالي من الجنوب نفسه، تسببت الجماعات المسلحة بإيجاد حالة صعبة جداً في المجال الإنساني.

ولأن هناك قتالاً فعلياً، لم يكن من السهل الحصول على المساعدات الإنسانية على امتداد خطوط إطلاق النار. ومع ذلك، اتفقنا اليوم مع السيد مطرف صديق، وزير الدولة للشؤون الإنسانية في السودان، على أن نتمكن من الوصول إلى معظم تلك المناطق التي تشهد حالات إنسانية حرجة للغاية. ففي بعض تلك المناطق، يتعرض بعض موظفينا للحصار على كلا الجانبين، ولأنهم موجودون حول المنطقة التي تتعرض لإطلاق النار، لم نتمكن من الوصول إليها بسهولة. وهناك الكثير من إمداداتنا، بما في ذلك الإمدادات الإنسانية، تأتي عادة من بورت سودان؛ إنها تأتي إلى الشمال، ومن ثم يجري نقلها باتجاه الجنوب؛ ونأمل أن تصل في ٩ تموز/يوليه. ولن تتعرض للعرقلة بشكل هائل، ولكننا نضع الخطط بشأن إمكانية تأخيرها إلى وقت لاحق.

حتى الآن، لقد اتفقا من حيث المبدأ. أنا موجود هنا منذ نحو أسبوع في محاولة لمساعدة الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ على ضمان هذا الاتفاق حول أبيي، والعمل من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار أيضاً، ولكنني سأغادر إمّا هذه الليلة أو صباح غد. وسنحاول تنفيذ ما اتفق عليه المسؤولون هنا، ولا سيما في مجال المساعدات الإنسانية.

وتعقب ذلك الاستعدادات لإنشاء بعثة محتملة في الجنوب، وهو ما تكلمنا عنه عندما كانت بعثة مجلس الأمن هنا. إن ذلك يسير على ما يرام. والكثير من الأصول التي توخيناها قد تكون مطلوبة من أجل تلك البعثة. ونحن في سبيلنا للعبور إلى الجنوب من الشمال.

والمسألة الأخرى هي أبيي. وبما أن هناك اتفاقاً الآن، فقد اتفق الطرفان على وجود القوات الإثيوبية، التي هي موضع ثقة الجانبين. والدور الذي اضطلع به رئيس الوزراء ميليس زيناوي في مساعدة الفريق والطرفين في توفير القوات هو محل تقدير كبير. ونأمل أن نكون على استعداد، حالما يستجيب المجلس إلى طلب الأطراف الذي أعلنه الرئيس مبيكي للتو، وبناء على تعليمات المجلس، للمساعدة في توجّه تلك القوات الإثيوبية بسرعة إلى أبيي، بحيث يمكن سحب قوات الشمال في وقت قصير جداً، وعودة أولئك الذين نزحوا من أبيي إلى ديارهم. وموسم الأمطار بات على الأبواب، وكلما أسرع المجلس في إعطاء توجيهاته، أرسلنا القوات الإثيوبية في وقت أسرع، بحيث يحدث ذلك بسرعة قبل أن تفيض الأنهار بمياه الأمطار ويصبح من المستحيل الانتقال بأي شكل من الأشكال في تلك المنطقة.

وهناك إمكانية لمراقبة الحدود. لقد ناقش الطرفان ذلك، وقبِلا من حيث المبدأ بضرورة وجود طرف ثالث لمراقبة الحدود. واقترح الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ أنه إذا كانت ستنشأ بعثة لمراقبة الحدود، فعلى تلك البعثة أن تكون تابعة للأمم المتحدة وأن تكون متكاملة. إن بعثة أبيي والبعثة التي ستُنْشأ لمراقبة الحدود ستُدمَجان تحت قيادة واحدة حتى لا تحدث تجزئة فتكون هناك مثلا، بعثة لأبيي، وأخرى للحدود وثالثة للجنوب – وذلك لتحاشي تعدد البعثات. ومن الناحية المبدئية لم يكن هناك أي نفي أو معارضة لهذه الفكرة، رغم أنه لم يتم بعد اتفاق مؤكد بين الطرفين على هذه المسألة.

غير أننا شعرنا، على الرغم من أننا سنستعمل بعض الأصول التي لدينا في دعم أي بعثة محتملة في أبيي، كما ورد وصفها، بأن هناك أيضا إمكانية لاستخدام وحدات الدعم تلك في دعم أي بعثة محتملة ستُنْشأ على الحدود وسيتم إدماجها في وقت لاحق مع بعثة أبيي. وهكذا فنحن حاليا بصدد تصفية أي وجود آخر لبعثة الأمم المتحدة في شمال السودان. ونتيجة للتوترات التي لا تزال قائمة، والحاجة إلى رصد مستمر للحالة، فقد أبلغنا حكومة السودان بأن البعثة ستواصل عملها على أكمل وجه حتى اليوم الأخير،أي حتى ٩ تموز/يوليه، وإذا ما تمت عملية التصفية، فإنها ستبدأ بعد ٩ تموز/يوليه وسيتوفر الوقت الكافي للتصفية، ما لم تكن هناك ترتيبات أخرى قائمة تغير من ذلك.

وبعد انتهاء بعثة الأمم في السودان ستكون أيضا ثمة حاجة لمواصلة تقديم المساعدة لفريق الاتحاد الأفريقي على المستوى السياسي. وهناك الكثير من الشركاء الآخرين الذين يشاركون في تقديم المساعدة أو يواصلون تقديمها – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والبلدان الأفريقية وفرادى البلدان في الاتحاد الأفريقي – وطُرح اقتراح مؤداه أن يوجه الأمين العام مبعوثه الخاص إلى مواصلة تقديم مساعيه الحميدة ومساعدته لدعم الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ. ومن الناحية الأساسية، أود أن أتوقف هنا، وسوف أكون مستعدا للرد على أي أسئلة قد تجول في خاطر أعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد منكريوس على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): استمعنا إلى أخبار سارة وإيجابية نقلها إلينا فخامة الرئيس السابق ثابو مبيكي، وتتعلق بالتوصل إلى اتفاق مرحلي أو مؤقت بشأن إدارة أبيي والأمن فيها. لا يسعني إلا أن أشيد بجهود الوساطة بقيادة الرئيس ثابو مبيكي وبمشاركة السيد هايلي منكريوس، ممثل الأمين العام، وبجهودهما المشتركة للتوصل إلى اتفاق مرحلي بشأن أبيي. كما لا يفوتني أن أعرب عن فائق تقديرنا لفخامة رئيس الوزراء الأثيوبي، السيد ميليس زيناوي، على دوره

الفاعل في التوسط والتوصل إلى هذا الاتفاق، فشكرنا وتقديرنا بلا حدود إلى أبناء أفريقيا الثلاثة الأوفياء.

إن هذا النجاح الذي تحقق يجب أن يقنعنا فعلا بأن كل ما تبقى من مشاكل عالقة سيتم التوصل إلى حلها. وكما قلت لكم من قبل فإن حكومة السودان عازمة وصادقة في التوصل إلى حلول لجميع المشاكل العالقة. واستمعنا إلى السيد ثابو مبكيي وهو ينقل إلينا بشارات كثيرة فيما يتعلق باقتسام الموارد. ولعله ذكر أنه قد تم التوصل تقريبا إلى اتفاق بهذا الشأن. أما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والبترول، فقد نقل إلينا بشارة بأنهم توصلوا إلى حلول كبيرة في هذا الشأن وسيتم الاتفاق عليها قريبا. كذلك بشرنا فيما يتعلق بالوضع الأمني عموما في منطقة الحدود بأنهم قد نجحوا إلى حد كبير في التوصل إلى حلول سيتم الإعلان عنها. نقول لهم، إننا نتمنى التوفيق لهذه الجهود، ونأمل لها أن تثمر قريبا مثلما أثمرت جهودهم المقدرة في التوصل إلى اتفاق أبيي. في هذه المرحلة لا أود الخوض في تفاصيل كثيرة. أود أن أؤكد بعض النقاط. أننا في حكومة السودان نقدر أيضا دور الأمم المتحدة ودور مجلس الأمن، وندعو إلى التريث بعض الشيء حتى تفضي هذه الجهود المبذولة إلى اتفاقات تضع حدا لهذه المسائل العالقة.

أما فيما يتعلق بجنوب كردفان، فأود أن أطمئن، وهذا من واقع اتصالاتي الشخصية وليس من واقع ما سمعته من السيد منكريوس، وهو أيضا مبشر، بأن الحكومة ستوافق، إن لم تكن قد فعلت ذلك، على إيصال جميع مواد الإغاثة لجميع المناطق في جنوب كردفان. وفي هذا الصدد، يجب أن ننظر إلى هذا الأمر بالاقتران مع ما ذكره السيد ثابو مبيكي بأنهم سيعكفون غدا أو بعد غد في مشاورات وفي اتصالات بين الأطراف المختلفة في جنوب كردفان للتوصل إلى حل للمسألة العالقة. وأنا من جانبي أؤكد بأن حكومة السودان أيضا مثلما وافقت على التوصل إلى اتفاق أبيي ستتوصل إلى حل في جنوب كردفان. أكتفي بهذا القدر وأشكركم شكرا جزيلا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل السودان على بيانه. والآن، أعطي الكلمة للسيد جاتكوث.

السيد جاتكوث (تكلم بالإنكليزية): إنني في غاية الامتنان لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن وعرض آراء حكومة جنوب السودان. بالنيابة عن شعب وحكومة جنوب السودان، أود أن أعرب عن تقديري للمجلس على جهوده الدؤوبة في دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

في عام ٢٠٠٥، كلنا باركنا اتفاق السلام الشامل بوصفه إطاراً وخارطة طريق لحل الصراع في السودان. وما برحت حكومة جنوب السودان ملتزمة بالتنفيذ الكامل والنهائي لاتفاق السلام الشامل بجميع جوانبه. إن اتفاق السلام الشامل بمثابة اتفاق قانوني ملزم للطرفين. ويتعين علينا جميعاً أن نجدد جهودنا بصورة جماعية لتنفيذ اتفاق السلام الشامل بالكامل.

ونشعر بالقلق إذ أن انتهاكات السودان الأخيرة لاتفاق السلام بشنه هجمات عسكرية ومحاولات زعزعة الاستقرار في الجنوب، وعدم عمله بحسن نية لإكمال تنفيذ الاتفاقات القائمة بشأن الوضع النهائي لأبيي، وتوقف جهود تحديد وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وعدم إجراء المشورتين الشعبيتين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق كلها أعمال تعرض للخطر بزوغ شمس دولتين تعيشان في سلام بعد ٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

واليوم نواجه حالة قامت في ظلها القوات المسلحة السودانية بالسيطرة على أبيي وطردت بصورة عنيفة سكانها. والآن أخذت القوات المسلحة السودانية تحول انتباهها إلى جنوب كردفان التي تشهد نتيجة ذلك مستوى مقلقاً من العنف والأزمة الإنسانية ومعاناة لا لزوم لها.

وأقدمت الخرطوم مؤخرا على قصف جوي لمنطقة أقوك، التي فر إليها الكثير من النازحين من أبيي، كما قامت بعمليات قصف أخرى في داخل جنوب السودان، مثلما حدث في منطقة جاو، في ولاية الوحدة.

وعلى الرغم من المزاعم خلاف ذلك، وفي ضوء سرعة العملية ونطاقها، فقد بات من الواضح بشكل متزايد أن هجوم القوات المسلحة السودانية على أبيي كان جزءاً من خطة مدبرة جرى الإعداد لها قبل ١٩ أيار/مايو ٢٠١١. وفي حين تأسف حكومة جنوب السودان لحادث إطلاق النار في ١٩ أيار/مايو الذي أدى إلى تبادل إطلاق النار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية في منطقة أبيي، فإن استخدام الخرطوم للقوة في أبيي ليس له أي مبرر على الإطلاق و لم يكن متناسباً البتة. وهو محاولة للالتفاف على التنفيذ الكامل والنهائي لاتفاق السلام الشامل وتأمين الحصول بالقوة على ما لم يتسن الحصول عليه على طاولة المفاوضات أو في إطار القرار الملزم لمحكمة دولية.

لقد كان الأثر الإنساني للعنف في أبيي مأساوياً. وأفعال الخرطوم سببت ضرراً فادحاً لمدنيين أبرياء، مما يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. فقد اضطر مئات الآلاف من مدنيي دينكا نقوك إلى مغادرة ديار أجدادهم في أبيي، كما أكدت الأمم المتحدة نفسها. وقامت القوات المسلحة السودانية، التي رافقتها ميليشيات المسيرية المسلحة، بقتل وتشويه المدنيين بدون تمييز، وأضرمت النيران في بيوت السكان، ونهبت الممتلكات والمقتنيات – بما في ذلك الإمدادات الإنسانية للأمم المتحدة – كما يسرت وشجعت تدفق المسيرية إلى الأجزاء الشمالية للمنطقة. ونحن نناشد الأمم المتحدة أن تطلع المجتمع الدولي على تقاريرها الأكثر تفصيلاً عن هذه الانتهاكات.

إن هذه المحاولة لتغيير التركيبة السكانية لأبيي بالقوة أمر غير مقبول ويجب عكس مساره فوراً. ولا يمكن أن يُسمح لحزب المؤتمر الوطني بالتملص من التزاماته القانونية بموجب بروتوكول أبيي لاتفاق السلام الشامل أو التزاماته بموجب القانون الدولي. وما لم يتمكن مدنيو دينكا نقوك من العودة إلى أراضيهم، سيكون من الصعب إجراء الاستفتاء الذي يقضي به اتفاق السلام الشامل.

وعلى الرغم من هذا السياق الباعث على القلق، يسرني أن أبلغ المجلس بأن الأطراف وقعت للتو على اتفاق في أديس أبابا يستهدف ضمان الانسحاب الفوري للقوات المسلحة السودانية من أبيي ودخول لواء إثيوبي لحماية المدنيين. وفي هذا الإطار، فإننا ممتنون للدعم المتواصل للفريق الرفيع المستوى للتنفيذ التابع للاتحاد الأفريقي، بقيادة الرئيس ثابو مبيكي، والممثل الخاص للأمين العام، هايلي منكريوس، ورئيس الوزراء ميليس زيناوي، على جهودهم.

لقد أعلنت حكومة السودان أن وجودها في أبيي ليس أبدياً. ولا بد الآن من تنفيذ جدول زمني لانسحاب الشمال الكامل وغير المشروط من أبيي على وجه السرعة. وحكومة جنوب السودان تؤيد وترحب بالعرض الذي قدمته حكومة إثيوبيا للأطراف بشأن نشر حفظة سلام إثيوبيين في أبيي في إطار ولاية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إن موافقة حكومة السودان على هذا النشر تتسق مع التزاماتها بموجب اتفاق السلام الشامل. ونحن نشجع المجلس بقوة على تأييد منح ولاية بموجب الفصل السابع لتلك القوات، وتزويدها بالموارد الضرورية لضمان نشرها في غضون الأسبوعين القادمين، كما ورد في الاتفاق.

والاتفاق الذي وقعنا عليه للتو لا يفترض به – بل ولا ينبغي له – تناول أو الإخلال بأي نتيجة بشأن الوضع

النهائي لأبيي. وفي ظل التغييرات الأخيرة، فإننا على ثقة من أن الاتفاق لن يستخدم إلا لغرضه الأصلي المتمثل في إعادة السلام إلى أبيي، وليس لتأجيج التوترات أو استباق المناقشات بشأن الوضع النهائي لأبيي.

ومن أجل السلام، قدمت حكومتي عدداً من التنازلات الأخرى بشأن مسائل مثل نقل قيادة المجلس التشريعي لمنطقة أبيي إلى حزب المؤتمر الوطني، وتكوين وقيادة لجنة الرقابة المشتركة في أبيي المقترح تشكيلها.

وبموجب الاتفاق، سينتهي الادعاء غير القانوني من جانب حكومة السودان بشأن تبعية أبيي لها. ولن يكون هناك بعد الآن وضع إداري خاص لمنطقة أبيي تحت رئاسة جمهورية السودان، وإنما ستخضع لإشراف كل من رئيس جنوب السودان ورئيس جمهورية السودان. ونؤكد مرة أخرى أن أبيي ملك للشمال والجنوب على السواء، وأنها ستبقى على هذا النحو ريثما يقرر سكان أبيي خلاف ذلك. وتبقى حكومة جنوب السودان ملتزمة كل الالتزام بعملية المفاوضات التي يقودها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي وبالتوصل في المستقبل القريب إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي يتسق وأحكام اتفاق السلام الشامل وقرار محكمة التحكيم الدائمة.

هناك التزامات أساسية في اتفاق السلام الشامل لم تنجز بعد وما زالت قيد جهود مستمرة للتنفيذ – منها، على سبيل المثال، استفتاء أبيي، والترتيبات بشأن ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، والانتهاء من ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب.

فيما يتعلق بالمنطقتين – جنوب كردفان والنيل الأزرق – فإن حكومتي تدين الهجمات العنيفة للقوات المسلحة السودانية على السكان في جنوب كردفان التي أدت إلى أزمة إنسانية ثانية حيث انضم عشرات الآلاف من سكان المنطقة إلى دينكا نقوك فراراً إلى الجنوب. ونرحب بإدانة المجتمع الدولي لتلك الأنشطة وبالمساعدة التي يقدمها في إطار الدعم الإنساني للنازحين.

إننا نرفض إصرار حكومة السودان على وجوب أن تُلقي عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان في تلك المناطق سلاحها أو أن تنتقل إلى الجنوب، لأن هذا أمر غير واقعي ولا يتسق وأحكام اتفاق السلام الشامل. وهذا الموقف المتصلب – كما ورد في الإنذار الموجه إلى عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان في هذه المناطق مؤخراً للانسحاب جنوباً في موعد غايته ١ حزيران/يونيه أو مواجهة مغبة ذلك، هو ما أدى إلى العنف الذي نشب مؤخراً. ولا يمكن للخرطوم أن تواصل معالجة التحديات السياسية بالعنف.

إننا نقول إن أي قوات تنشر في المنطقتين إنما تنشر وفقاً لأحكام اتفاق السلام الشامل، تنفيذاً لمطلب تشكيل وحدات متكاملة مشتركة. وبموجب هذا الاتفاق، يفترض أن تبقى هذه الوحدات في المنطقتين حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية. وعليه، فإن أي وجود لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب كردفان والنيل الأزرق إنما يتسق وأحكام اتفاق السلام الشامل. والقوات المعنية هي من المنطقتين ويجب أن تبقى حيث توجد. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في الجنوب حالياً ما يزيد على ٤٥ ٠٠٠ من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من المنطقتين، ولا بد من اتخاذ ترتيبات تكفل عودتهم إلى الشمال.

ولا بد من معالجة الشواغل المشروعة للسكان المحليين في هذه المناطق، بما فيها تلك القوات، من خلال العمليات المتفق بشأنها في اتفاق السلام الشامل. والمشورة الشعبية لا تقتصر على عملية تقييم إرادة سكان هاتين المنطقتين، بل تشمل أيضاً التفاوض مع الحكومة الوطنية من أجل معالجة الشواغل والشكاوى العالقة. وتنفيذ هذا المطلب

العالق من متطلبات اتفاق السلام الشامل سيزيد من احتمال أن يستمر السلام والاستقرار على طول الحدود المشتركة وداخل شمال السودان على السواء بعد ٩ تموز/يوليه. ونحن مستعدون للانخراط مع الخرطوم دعماً لتلك العمليات.

وفي تلك الأثناء، تدور رحى الحرب في جنوب كردفان. ونطالب مجلس الأمن بأن يصر على التوقيع الفوري لاتفاق ينهي العمليات القتالية. وعلى الخرطوم أيضاً أن تسمح للوكالات الإنسانية بالدخول لمساعدة المشردين. وبدون عمل فوري وحازم من جانب مجلس الأمن، قد يتردى الوضع في جنوب كردفان إلى تطهير عرقي وربما إبادة جماعية.

من الواضح أنه لا يمكن ضمان السلام في السودان إلا في إطار اتفاق السلام الشامل. وإصرار مجلس الأمن على التطبيق الكامل لاتفاق السلام الشامل هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله تلافي التهديدات للسلام والأمن الدوليين. وفي حين أن الفترة الانتقالية بموجب اتفاق السلام الشامل قد تنتهي في ٩ تموز/يوليه، فإن الالتزامات العالقة بموجب هذا الاتفاق فيما يتعلق بأبيي والمنطقتين والحدود بين الشمال والجنوب ستظل قائمة. وحل تلك المسائل العالقة هو حجر الزاوية لصون السلام بين الشمال والجنوب، ولا بد من ضمان الديمومة والأمن المتبادلين للدولتين بعد ٩ تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان في اتفاق السلام الشامل على إنشاء بعثة للأمم المتحدة ترصد تنفيذ الاتفاق. واتفق الطرفان على أن

”انتشار وحجم بعثة الأمم المتحدة لدعم السلام سيتقرران بموجب الجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق ... وسيجري حل البعثة تدريجيا مع التنفيذ الناجح للجدول الزمني وزيادة بناء الثقة والتزام الطرفين بتنفيذ الاتفاق“.

ووفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل لا يجوز للسودان أن يسحب موافقته على بعثة قائمة للأمم المتحدة إلا بعد تنفيذ الطرفين التام للواجبات الواردة في اتفاق السلام الشامل، أو بالاتفاق المتبادل من الطرفين.

إننا نرفض الإيحاء بأن اتفاق السلام الشامل قد تم تنفيذه بصورة تامة، ونشدد بالتالي على أن وجود الأمم المتحدة في المناطق الثلاث أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق – وكذلك في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب – يجب أن يستمر، ريثما يتم حل المسائل المعلقة في ظل اتفاق السلام الشامل حلا نهائيا. ومما يتعارض تعارضا تاما مع الولايات السارية المفعول الصادرة عن مجلس الأمن وكذلك مع التزام الأمم المتحدة بصفتها موقّعا على الاتفاق وضامنا له، أن تسحب بعثة الأمم المتحدة قبل التنفيذ النهائي الشامل للاتفاق.

والشغل الشاغل لحكومتي هو كفالة الحصول على الدعم المتواصل الذي لا يفتر من الأمم المتحدة للترتيبات الأمنية بين الشمال والجنوب، لا سيما في المناطق الحدودية. ونكرر اعتقادنا أن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة ينبغي أن يتمثل في دعم التنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل وفي تجنب حدوث فراغ أمني بعد ٩ تموز/يوليه. ونرحب بدعم مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر مؤخرا لوجود رسمي للأمم المتحدة في أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق بعد ٩ تموز/يوليه (S/PRST/2011/12)، وكذلك بتأييده للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للطرفين في إدارتهما للحدود المشتركة بعد استقلال جنوب السودان.

وفي هذا السياق نؤيد الخيار المطروح بإقامة منطقة عازلة مترعة السلاح بين الشمال والجنوب الذي ناقشه الطرفان مؤخرا في أديس أبابا. ونلاحظ أن الحاجة إلى الدعم المتواصل من أطراف ثالثة للأمن بين الشمال والجنوب تعتبر

مسألة منفصلة وإضافية لمهام حفظ السلام الموصوفة في التقرير الخاص للأمين العام عن السودان (S/2011/314) الذي أصدره مؤخرا.

ونكرر أن الأوضاع الراهنة يجب أن يعالجها مجلس الأمن في سياق الإطار القانوني الذي اتفق عليه الطرفان في اتفاق السلام الشامل. وأي انحراف سابق لأوانه عن اتفاق السلام الشامل لن يعمل إلا على تشجيع حل الخلافات بالقوة الغاشمة، الذي سيتسبب بطبيعة الحال في خسائر اقتصادية واجتماعية هائلة بل وفي خسائر بشرية في المقام الأول. لذلك نحث المجلس على الدعوة إلى التنفيذ التام والفوري للاتفاق بانسحاب جميع القوات المسلحة السودانية من أبيي؛ والعودة الفورية للسكان النازحين من أبيي في ظل حماية الأمم المتحدة؛ والتنفيذ التام لجميع أحكام اتفاق السلام الشامل ذات الصلة بأبيي؛ وإجراء استفتاءات شعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ وترسيم الحدود التام بين الشمال والجنوب؛ والتقيد بوقف فوري لإطلاق النار في جنوب كردفان؛ والموافقة على إمكانية وصول الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لأغراض إنسانية إلى المنطقة.

أمنيتنا الأساسية ورغبتنا تكمنان في رؤية تعايش سلمي بين الدولتين الجارتين السودان وجنوب السودان. وإننا نسعى سعيا حثيثا إلى بناء مستقبل يمكن لبلدينا أن يعملا فيه بروح التعاون ويعيشا في سلام أحدهما مع الآخر، ويسعيا إلى كفالة أن تتوفر لأمتينا كلتيهما مقومات البقاء. ونتطلع إلى الوقت الذي يحظى فيه جنوب السودان بالترحيب به في الشهر التالي كعضو في المجتمع الدولي، ونقدر تقديرا مخلصا جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مساعدة السودان وجنوب السودان على أن يحرزا السلام والاستقرار اللذين يتوق إليهما مواطنونا ويستحقونهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جاتكوث على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب بالخبر الذي أفاد بأن الطرفين قد وقّعا للتو على اتفاق بشأن الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لأبيي وبشأن انسحاب القوات المسلحة السودانية. إننا نرحب بهذا الخبر. ونقدر تقديرا عظيما الجهود المكثفة لرئيس الجمهورية السابق ثابو مبيكي ولجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بالتنفيذ أثناء الأسبوعين الماضيين لمساعدة الطرفين في مفاوضاتهما.

والآن حان وقت المهمة الحاسمة – مهمة التنفيذ التام الحسن التوقيت. وإن مجلس الأمن سيراقب عن كثب التقيد بياناته والتقدم المحرز صوب ضمان الوفاء على وجه السرعة بأحكام اتفاق أديس أبابا. ونود أن نؤكد إلحاحية انتشار القوات الإثيوبية على الفور في أبيي، باعتبارها القوة الأمنية المؤقتة المتفق عليها، برعاية الأمم المتحدة، وضمن الأطر الزمنية التي وافق عليها الطرفان.

كذلك نشكر رئيس الوزراء ميليس زيناوي على جهوده الاستثنائية والتزامه بحل الأزمة في أبيي وعلى قبوله بتكليف القوات الإثيوبية بالمهمة. كما أود أن أعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام منكريوس، على جهوده المكثفة المتواصلة في جميع مراحل هذه العملية. وإن الولايات المتحدة ستعمم قريبا مشروع قرار في المجلس للنظر في إمكانية إقرار إنشاء هذه القوة الأمنية المؤقتة المقترحة في أبيي.

ومما يؤسف له أن الحالة في أبيي ليست على أية حال الأزمة الوحيدة التي يواجهها شعب السودان. فلم يعد يفصلنا عن موعد إعلان استقلال جنوب السودان سوى أقل من ثلاثة أسابيع وإن الحالة في السودان تشكل تهديدا

خطيرا لسلامة وأمن الشعب السوداني، كما أنها تهدد السلم والأمن الدوليين، مما يستدعي إيلاء الاهتمام وإبداء العزم من جانب المجلس.

يوم ٥ حزيران/يونيه اندلعت أعمال العنف في مناطق متعددة من ولاية جنوب كردفان، بما فيها عاصمتها كادوقلي. وإن التقارير التي ما فتئت حكومتي تتلقاها حول الاقتتال الدائر مروعة، سواء من حيث نطاق الإساءات إلى حقوق الإنسان أو من حيث الأبعاد الطائفية للصراع. لقد قصفت القوات المسلحة السودانية بالمدفعية وألقت بالقنابل على المناطق المحيطة بكادوقلي، وإن أعمال القصف الجوي الكثيف المستمرة تهدد أرواح المدنيين وأفراد الأمم المتحدة، وقد سقطت قنبلة على مقربة ١٠٠ متر فقط من مجمع بعثة الأمم المتحدة في السودان (البعثة) في كاودا. كما هددت القوات المسلحة السودانية باستهداف طائرات بعثة الأمم المتحدة وفرضت سيطرتها على المطار في كادوقلي وألغت حقوق الهبوط لطائرات بعثة الأمم المتحدة، وهذا الأمر مستمر منذ مدة طويلة إلى درجة أن أفراد الأمم المتحدة المقيمين في المجمع ومواقع أفرقة الأمم المتحدة يكاد ينفد ما لديهم من أغذية وإمدادات.

حرمان بعثة الأمم المتحدة في السودان من إمكانية الوصول يبعث على القلق ولا يمكن الدفاع عنه. إن البعثة والعاملين في منظمات المعونة الإنسانية يجب أن يتمتعوا بإمكانية الوصول التام، لا سيما في الوقت الذي تمس حاجة أناس كثيرين جدا إلى الغذاء والماء والمعونة الإنسانية. واستنادا إلى أرقام الأمم المتحدة، أصبح أكثر من ٣٦٠ ٠٠٠ شخص مشردين في السودان أثناء الأشهر الستة الماضية. وأكثر من نصف أولئك تشردوا في الشهر الماضي. وقد هربت أعداد كبيرة قد تصل إلى ٧٥ ٠٠٠ شخص من أماكن الاقتتال في جنوب كردفان. وإن المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة هناك بدأت تجلي أفرادها ويبدو أن أزمة إنسانية هائلة الأبعاد تتكشف تفاصيلها تباعا. وقد التمس اللجوء في مقر البعثة في كادوقلي ما قد يصل إلى ١٠ ٠٠٠ شخص.

وتدعو الولايات المتحدة الطرفين إلى تيسير وصول البعثة وعمال منظمات المعونة الإنسانية. ونشعر بالقلق أيضا من أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد انتشر شمالي حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ في جنوب كردفان، في انتهاك لاتفاق السلام الشامل.

وتلقينا كذلك تقارير تفيد بأن القوات الموالية لحكومة السودان تبحث عن أفراد من القوات الجنوبية وموالين للجنوب، وأنها ألقت القبض على بعض منهم ويقال إنها أعدمتهم. وبلغتنا كذلك ادعاءات أخرى – لم يتسن التيقن من صحتها بعد ولكنها من الخطورة أجد لزاما علي أن أنوه بها – بأن القوات المسلحة السودانية تجند عناصر من السكان المحليين وتزرع الألغام في مناطق من كادوقلي. إن الولايات المتحدة تدين جميع أعمال العنف، لا سيما الأعمال التي تستهدف الأفراد على أساس طائفتهم أو انتمائهم السياسي.

وقامت أجهزة الأمن والقوات العسكرية مرارا وتكرارا باحتجاز مسؤولي السلطات المحلية والمنافسين السياسيين وأفراد الهيئات الطبية وآخرين وأعدمتهم بدون محاكمة. إن هذه الأعمال يمكن أن تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وإننا نطالب مرتكبي هذه الأعمال بأن يكفوا عنها على الفور مثلما نطالب بمحاسبتهم على تلك الجرائم. ونناشد الأمم المتحدة أن تجري تحقيقات كاملة في هذه الحوادث ونطلب تقديم تقرير من الأمين العام إلى المجلس بحلول نهاية حزيران/يونيه يسرد تفاصيل أي إساءات لحقوق الإنسان ارتكبت أثناء الأعمال القتالية الأخيرة في أبيي وجنوب كردفان.

ونشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بأن أفراداً من الجيش الشعبي لتحرير السودان يهددون سلامة الأشخاص ذوي الأصل العربي في جنوب كردفان، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة. ونصرّ على أن تدين قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان هذه الأعمال وتمتنع عن أي أعمال انتقامية.

ويمكن لحكومة السودان أن تحول دون تزايد تصعيد الأزمة عن طريق الوقف الفوري لجهودها العسكرية الرامية إلى نزع سلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب كردفان، والتركيز على الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل سلمي للصراع. ويجب على الحكومة السودانية أيضاً أن تتوقف عن محاولة حل الوحدات المشتركة المتكاملة في جنوب كردفان، التي أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل. وينبغي الاتفاق على الترتيبات الأمنية لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق من خلال إجراء مفاوضات مباشرة رفيعة المستوى، وليس فرض الإملاءات عن طريق استخدام القوة.

وندعو حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال إلى الموافقة فوراً على وقف الأعمال العدائية، ووضع حد على الفور للقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وتحركات الأمم المتحدة. فمن الضروري وقف أعمال العنف ضد المدنيين والانتهاكات الإنسانية، ووقفها الآن. وتناشد الولايات المتحدة كلا الطرفين إنهاء الصراع وتسوية المسائل الأساسية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، مثلما بدآ الآن القيام به في أبيي.

أخيراً، نريد أن نؤكد على ضرورة أن يجري المجلس تقييمات صريحة في الوقت المناسب بشأن تطورات الحالة، حيث نعتمد في إجرائها بشكل حاسم على الأمانة العامة. وهذا أمر ضروري من أجل أن نكون قادرين على تحديد واتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة أن تتمكن الأمم المتحدة من القيام بالمهمة الموكولة إليها. وينبغي للوحدات غير الراغبة في القيام بالمهام المنوطة بها لحماية المدنيين ألاّ تكون جزءاً من هذه المهمة الحاسمة.

والوحدات التي تتعرض للهجوم بحاجة أيضاً إلى دعمنا ومساندتنا لها. ولقد توجّه الشعب السوداني مع فشل حكومته في أن ترتقي إلى مستوى مسؤولياتها إلى المجتمع الدولي طلباً للحماية. ولدينا التزام بتوفير ذلك.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس مبيكي والممثل الخاص للأمين العام منكريوس على إحاطتيهما الإعلاميتين، وعلى العمل الدؤوب للفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لدعم السلام في السودان. ونرحب بالأنباء التي زودونا بها صباح اليوم ومفادها أن طرفي اتفاق السلام الشامل وقّعا اتفاقاً بشأن الترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة لأبيي. تلك خطوة هامة إلى الأمام.

وألاحظ أيضاً البيانين اللذين أدلى بهما السفير عثمان والسيد إيزكل لول جاتكوث أمام المجلس، حيث أكدا من جديد على التزام حكومتيهما بإيجاد حل سلمي لمنطقة أبيي وجنوب كردفان، وللمسائل المعلقة في اتفاق السلام الشامل. وسوف يسائلهما المجلس عن تلك الالتزامات التي يجب الوفاء بها وتنفيذها دون مزيد من التأخير.

إن التوقيع على اتفاق مؤقت بشأن أبيي خطوة ضرورية، ولكنها غير كافية، على الطريق إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل وتحقيق السلام في السودان بأسره، لأن المجلس يجتمع اليوم في خضم أعمال العنف والتهديد بمزيد من الصراع. وفي جنوب كردفان، أدى تصاعد العنف إلى تشريد ما لا يقل عن ٦٠ ٠٠٠ من المدنيين، بمن فيهم

٣٠ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ مدني من مدينة كادوقلي. ولقد عانى المدنيون في مكان آخر في ولاية جنوب كردفان من آثار القصف الجوي الذي قامت به القوات المسلحة السودانية. ونحن ندين ذلك بدون تحفظ، مثلما ندين أعمال الإعدام بدون محاكمة وغيرها من الانتهاكات التي يرتكبها كلا الجانبين.

وتناشد المملكة المتحدة جميع الأطراف أن توقف إطلاق النار فوراً، وأن تجري تحقيقاً كاملاً في جميع الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، وأن تقدّم الجناة إلى العدالة. ونحث بعثة الأمم المتحدة في السودان على القيام بكل ما في وسعها لتنفيذ ولايتها بموجب الفصل السابع لحماية المدنيين، ونذكّر الحكومة السودانية بمسؤوليتها الرئيسية في ذلك الصدد.

إن الحالة الإنسانية في جنوب كردفان تبعث على القلق العميق. وتناشد المملكة المتحدة بإلحاح جميع الأطراف توفير الوصول الكامل لبعثة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني من دون عائق. فمن غير المقبول تقييد وصول المساعدات الإنسانية بسبب إغلاق المجال الجوي، وعلى وجه الخصوص مطار كادوقلي، في وجه الأمم المتحدة، وإقامة حواجز على الطرق، وزرع الألغام الأرضية وفرض قيود على التحركات الأخرى. ويجب توفير وصول المساعدات الإنسانية بالكامل الآن، ويجب اتخاذ خطوات لكفالة أن يتم استمرار ذلك بعد ٩ تموز/يوليه.

ونرحب بحقيقة أن المفاوضات مستمرة في أديس أبابا. ويجب على جميع الأطراف أن تلتزم بالتوصل إلى اتفاق دونما تأخير بشأن ترتيبات أمنية جديدة في ولاية جنوب كردفان تكفل سلامة السكان المدنيين وتمكّنهم من التعبير عن وجهات نظرهم بشأن مستقبل الحكم من خلال إجراء مشورة شعبية ذات مصداقية، مثلما ينص عليه اتفاق السلام الشامل. ويجب أيضاً اتخاذ ترتيبات أمنية جديدة في ولاية النيل الأزرق. ونهيب بجميع الأطراف الحفاظ على الهدوء هناك.

وفي أبيي، لم نشهد تغييراً يذكر على أرض الواقع. فالقوات المسلحة السودانية لا تزال تسيطر على منطقة أبيي، في انتهاك لاتفاق السلام الشامل. ويجب عليها الانسحاب الآن، كما يطالب به المجلس وينص عليه اتفاق أبيي الذي أبرم اليوم. أما الآن، فإن الحالة لا تزال متوترة. وقد تم الإبلاغ عن وقوع المزيد من الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وجرى قصف بلدة أقوك. وبلغ الآن عدد المدنيين الذين نزحوا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص. والأمطار آخذة في الهطول ووصول المساعدات الإنسانية لا يزال غير مسموح به.

ونظراً لخطورة الحالة، من الواضح أن الأطراف يجب أن تنفذ التزاماتها بموجب اتفاق أبيي دونما تأخير. فقد تم التوقيع عليه اليوم بعد إجراء مفاوضات في أديس أبابا، تحت رعاية الرئيس مبيكي، وتضمّن التزاماً بسحب جميع القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات الأخرى. ويجب على الأطراف أيضاً أن تكفل وقف إطلاق النار في جنوب كردفان، ووضع ترتيبات أمنية جديدة للمنطقتين. ونرحب بتأكيد الرئيس مبيكي على استمرار المفاوضات بشأن ذلك في أديس أبابا. ويجب أيضاً على الأطراف الانخراط بجدية ودون مزيد من التأخير في العمل على معالجة وضع أبيي في المستقبل وفقاً لأحكام اتفاق السلام الشامل، والحكم الصادر عن محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي. ولا بد من الانتهاء من ذلك قبل ٩ تموز/يوليه، عندما ينال جنوب السودان استقلاله.

لقد ذكرنا مراراً إيماننا بأن يتعزز أمن كل من السودان وجنوب السودان تعزيزاً كبيراً عن طريق وجود واحد للأمم المتحدة في أبيي وفي المنطقتين بعد ٩ تموز/يوليه،

الأمر الذي يُمكن أيضاً أن يدعم الطرفين في إدارتهما للحدود المشتركة.

إن أحداث الأسابيع القليلة الماضية تظهر أن هذا الوجود ضروري أيضاً للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. والتقارير التي تفيد بتجمّع ٦ ٠٠٠ من المشردين داخلياً في كادوقلي حول مقر بعثة الأمم المتحدة في السودان طلباً للحماية تبرز المخاطر التي يواجهها السكان المدنيون اذا لم يكن هناك استمرار لوجود الأمم المتحدة بعد ٩ تموز/يوليه. ونحن مستعدون وجاهزون للدخول في حوار مع كلا الطرفين حول هذا الموضوع. ونعتقد أن هناك فوائد واضحة للطرفين من استمرار الوجود الدولي الذي يتيح رصد الاتفاقات التي توصلا إليها والتحقق من تنفيذها.

إننا اليوم، في ٢٠ حزيران/يونيه، على بعد ثلاثة أسابيع عن استقلال جنوب السودان. فوسط ضجيج الصراع، نناشد كلا الطرفين في اتفاق السلام الشامل التفكير في المستقبل الذي يريدانه لشعبيهما. إن الحنكة السياسية التي أسفرت عن إجراء استفتاء سلمي في ٩ كانون الثاني/يناير مطلوبة الآن بإلحاح. ويجب على كلا الطرفين نبذ العنف والتفاوض بجدية من أجل توفير مستقبل آمن ومزدهر لدولتيهما.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر الرئيس مبيكي والممثل الخاص للأمين العام منكريوس، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. كذلك أعرب عن امتناني للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا السودان وجنوب السودان واللذان أكدا فيهما التزامهما بحل سلمي لجميع المسائل المعلقة المتصلة باتفاق السلام الشامل.

واليوم، تلقينا أنباءً مشجعة. ونرحب بالاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة في أبيي الذي تحقق في أديس أبابا. ونشكر رئيس الوزراء ميليس زيناوي، والرئيس ثابو مبيكي، وفريق حكماء الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص هايلي منكريوس على جهودهم المتواصلة لمساعدة طرفي الاتفاق بشأن مسألة أبيي والتوصل إلى حلول للمسائل المتبقية المتعلقة باتفاق السلام الشامل. وستواصل ألمانيا دعمها لتلك الجهود.

إن الاتفاق بشأن أبيي يمهد الطريق أمام معالجة المسائل الإنسانية الملحة. والآن ينصب التركيز على التنفيذ الذي يعتبر المحك الحقيقي للاتفاق. وبطبيعة الحال سيتعين علينا أن نعود إلى محتوى وآثار الاتفاق الذي توصلنا إليه من فورنا في المجلس، ولا سيما فيما يتعلق بالقوة الأمنية المؤقتة.

أما المسألة الملحة الأخرى فتتمثل في الحالة في جنوب كردفان. إن التصعيد العسكري هناك مقلق جداً. وقد استمعنا من فورنا إلى آخر الأنباء عن الهجمات الجوية، وعشرات الآلاف من الأشخاص المشردين، والمنازل المحروقة، ومرافق الأمم المتحدة المنهوبة وعدم إمكانية وصول المساعدة الإنسانية. ندين بقوة استمرار القتال من جانب القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني، ولا سيما أعمال القصف الجوية والقصف بالمدفعية وجميع الهجمات التي تشن على السكان المدنيين. إن عرقلة جهود موظفي الأمم المتحدة وتخويفهم أمر غير مقبول ولا بد من وقفه.

وعلى نفس المنوال، لا بد من ضمان وصول المساعدة الإنسانية. ونحث بقوة أطراف الصراع على وقف الأعمال القتالية فوراً والامتناع عن أي أعمال عنف أخرى. علاوة على ذلك فإن أي عمل عسكري ستكون له عواقب وخيمة بالنسبة للبيئة السياسية والاجتماعية برمتها في السودان. وندين أعمال الاحتجاز وإساءة المعاملة التي مارستها القوات المسلحة السودانية يوم الجمعة الماضي في كادقلي ضد أربعة من حفظة السلام غير المسلحين الذين

كانوا يقومون بأعمال الدورية لتقييم الحالة في البلدة. و لم يكن ذلك مقبولا.

ونشجع بعثة الأمم المتحدة في السودان في جهودها الرامية إلى حماية المدنيين المتأثرين بالأعمال القتالية، مما يقتضي وجود قوة ذات مصداقية. ونكرر دعمنا القوي للبعثة تحت قيادة الممثل الخاص منكريوس.

أما المسائل المتبقية المتعلقة باتفاق السلام الشامل، فلا بد من حلها بطريقة سلمية وعن طريق التفاوض وانطلاقاً من روح الاتفاق. وهذا لا يشمل فقط اتفاقا قاطعا في الأجل الطويل بشأن وضع منطقة أبيي، بل يشمل أيضا اتفاقا بشأن جنوب كردفان والنيل الأزرق. تلك أيضاً رسالة وزير خارجية ألمانيا التي سأنقلها إلى الطرفين خلال زيارتي إلى السودان المتوخى لها أن تبدأ في ٢٢ حزيران/يونيه والتي ستشمل الخرطوم وجوبا ودارفور.

إن مجلس الأمن لديه مسؤولية فريدة عن صون السلم والأمن في السودان. ولا بد لنا من أن نواصل دعم المهتمين بالسلام وعلاقات حسن الجوار. ويجب علينا أن نقف متحدين في وجه مفسدي السلام. لا يمكننا أن نقبل بأن تصبح العودة إلى العنف خياراً وان يستخدم الطرفين وكلاء لقيام أحدهما بزعزعة استقرار الآخر. ويتعين علينا مواصلة متابعة الحالة بصورة وثيقة والنظر في الحالة حينما تقتضي ذلك التطورات على أرض الواقع.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر فخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان التابع للاتحاد الأفريقي، على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها للمجلس. كذلك نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام هايلي منكريوس على إحاطته الإعلامية. ونرحب بوجود السفير عثمان، ممثل السودان في هذه الجلسة، وسعادة السيد إزيكييل لول جاتكوث، ممثل جنوب السودان، ونشكرهما على بيانيهما.

ترحب جنوب أفريقيا بأنباء توقيع الاتفاق بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والذي تم اليوم في أديس أبابا. ونهنئ الطرفين ونثني عليهما لجهودهما المستدامة والمصممة على حل الصراع في أبيي.

ونغتنم أيضاً هذه الفرصة لنهنئ رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان التابع للاتحاد الأفريقي، الرئيس مبيكي، والممثل الخاص منكريوس على عملهما المخلص والرائع لتيسير الاتفاق المؤقت.

إن تدهور الحالة الأمنية في أبيي يهدد التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل وقد ينطوي على إمكانية عكس مسار المكاسب السياسية الإيجابية التي تحققت حتى الآن في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ومن الجدير بالذكر أن توقيع اتفاق السلام الشامل قد أنهى عقودا من الصراع ومثّل إيذاناً بالبدء بحقبة جديدة من الأمل لشعب السودان. وقد تعزز هذا الأمل بإجراء استفتاء ناجح وببيانات إيجابية أدلت بها القيادة في الشمال والجنوب في أعقاب إعلان نتائج الاستفتاء. واليوم، فقد تجدد هذا الأمل مرة أخرى حيث أن طرفي اتفاق السلام الشامل، بتيسير من فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان التابع للاتحاد الأفريقي وبمشاركة السيد منكريوس، توصلا إلى اتفاقات مؤقتة لحل الصراع في أبيي. ونرحب بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بشأن الترتيبات الإدارية المؤقتة لمنطقة أبيي، وانسحاب القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني من منطقة أبيي ونشر قوات أمن مؤقتة في أبيي مؤلفة من القوات الأثيوبية.

يرحب وفدي بحكومة أثيوبيا ويشيد بها على تكرمها بالموافقة على المساهمة في قوات من أجل تنفيذ هذا الترتيب الأمني. ونلاحظ أن هذا الاتفاق لا يحل محل أي نتائج يتم

التوصل إليها في المستقبل بشأن مفاوضات الوضع النهائي لأبيي أو المساس بها، ونشجع الطرفين على الاستمرار في تلك المفاوضات بنفس القدر من العزم والتصميم الذي تحليا به حتى الآن.

ويرى وفدي أن الرد الإيجابي للمجلس على الطلب الوارد في الاتفاق المؤقت سيكون على جانب كبير من الأهمية. إن جنوب أفريقيا من جانبها سوف تفعل كل ما بوسعها للمساعدة في ضمان التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق المؤقت. ومن أسف، أن وفدي يرى أن التطورات الراهنة في جنوب كردفان تزيد من التوترات بين الطرفين وتهدد بالخروج عن سير مفاوضات ما بعد الاستفتاء والدخول في فترة حرجة من الترقب في الوقت الذي يقوم فيه الجنوب بالتحضير للاستقلال. إن وفدي يشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الأمنية في جنوب كردفان والتي في رأي وفدي تزيد من التوتر. ويشعر وفدي ببالغ القلق إزاء الحالة الراهنة والصدامات التي وقعت بين القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني في ٦ حزيران/يونيه. ونشعر بنفس القدر من القلق إزاء القرار بإنهاء جميع الوحدات المدمجة المشتركة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وصدور التعليمات بنشر جميع القوات التابعة لجيش التحرير الشعبي السوداني في الولايتين جنوب الحدود. أما الأنباء عن القصف الجوي الذي أدى إلى تشريد السكان المدنيين في مناطق مثل ريبان فإنها تشكل أيضا قلقا كبيرا لوفدي. وإن ما تخلفه حالة عدم الأمن من أثر في جنوب كردفان يؤدي إلى أزمة إنسانية في المنطقة ينجم عنها خسائر في الأرواح وتشريد آلاف الناس وانسحاب الموظفين غير الأساسيين من كادقلي. إن استمرار ورود الأنباء عن إطلاق النار والنهب في كادقلي تبعث على القلق. ونرحب بتعزيز بعثة الأمم المتحدة في المنطقة. إن تصعيد العنف والأعمال القتالية لا يضر فقط بسكان المنطقة الذين تأثروا تأثراً سلبياً بالعنف، بل يضر أيضاً بإنشاء دولتين في المستقبل قادرتين على البقاء والعيش في سلام وأمن.

ولم يبق أمامنا إلا أقل من شهر لإعلان جنوب السودان دولة مستقلة بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، وهي مسألة في حد ذاتها تشير إلى ضرورة أن يكفل الطرفان تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ومن خلال الجهود الجماعية للطرفين في اتفاق السلام الشامل نكاد نقترب من بلوغ هذا المعلم الهام. لذلك نود أن نشجع الطرفين ونحضهما على التحلي بنفس القدر من العزم والإرادة السياسية للتصدي للتحديات الأمنية الراهنة التي تواجه شعب السودان. ويقدر وفدي المناقشات الدائرة مع قادة النيل الأزرق وجنوب كردفان بشأن التحديات السياسية والأمنية الأخيرة في هاتين المنطقتين.

وفي هذا الصدد، نكرر النداء الذي وجهه مؤتمر الاتحاد الأفريقي خلال دورته الاستثنائية حيث حض الطرفين في اتفاق السلام الشامل على بذل كل جهد للتغلب على الصعوبات الراهنة واختتام مفاوضاتهما بشأن الجوانب المعلقة لاتفاق السلام الشامل، بما في ذلك مسألة أبيي وترتيبات ما بعد الاستفتاء تحت رعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان التابع للاتحاد الأفريقي.

وختاماً، يود وفدي أن يعرب عن دعمه الثابت للسيد منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي في تيسير المفاوضات الجارية بين الطرفين في اتفاق السلام الشامل. وجنوب أفريقيا مستعدة لدعم الطرفين في إقامة دولتين مستقلتين قابلتين للبقاء في السودان وفي بناء علاقة مفيدة على نحو متبادل بينهما تقوم على السلام والتنمية. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم للطرفين خلال تصديهما للتحديات الجسيمة التي تواجههما.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس السابق ثابو مبيكي والممثل الخاص هايلي منكريوس على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والعمل الهام الذي يضطلعان به. وأود أن أهنئهما وحكوميتي السودان وجنوب السودان على الاتفاق الذي تم التوصل إليه للتو بشأن أبيي. ونأمل أن يسمح هذا الاتفاق بوقف العنف في المنطقة على نحو سريع وكامل، واستئناف المساعدة الإنسانية الكاملة وعودة السكان النازحين. وتثلج صدورنا هذه التطورات الإيجابية، ولكنها ليست إلا خطوة أولى، على أهميتها الحاسمة، صوب حل مسألة أبيي. وأود أيضاً أن أشكر السفير عثمان والسيد جاتكوث على بيانيهما.

والبرتغال، شأنها شأن كل أعضاء المجلس، يقلقها بشدة ذلك التدهور السريع للحالة في عدد من مناطق السودان. وقد أعربنا عن قلقنا البالغ حيال العنف المستمر، وتحديداً القتال الدائر في جنوب كردفان، الأمر الذي يؤدي إلى تشريد السكان بأعداد مزعجة ومتزايدة. ونحن ندعم ونشجع تماماً جهود الرئيس السابق ثابو مبيكي والممثل الخاص منكريوس من أجل إيجاد حل سريع للموقف ووضع حد للأعمال القتالية فوراً.

ونحث الطرفين بقوة على الحيلولة دون مزيد من تصاعد العنف الذي قد يؤدي إلى خسائر جديدة في الأرواح في صفوف المدنيين، ووقف أعمال السلب والنهب، والسماح بالوصول الإنساني غير المشروط إلى الجميع، والالتزام بتعهداتهما واتفاقاتهما. كما نشجع الطرفين على الاستفادة من المؤشرات الإيجابية التي تلقيناها اليوم بغية إعادة العملية الشاملة إلى مسارها وتحقيق أهداف اتفاق السلام الشامل.

في الواقع، فإن الأحداث الأخيرة هددت بتقويض الأرضية المشتركة التي مكنت من إجراء الاستفتاء الناجح والسلمي. وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، فإننا نؤمن بأنه ليس في صالح أي من الجانبين تقويض كل ما تحقق حتى الآن. وندين بشدة كل التصرفات الأحادية التي تستهدف خلق حقائق على أرض الواقع استباقاً لنتائج المفاوضات. ونرى أن أوجه التكافل بين الشمال والجنوب هي من العمق بحيث أن فشل أو نجاح أحدها سيقرر فشل أو نجاح الآخر.

ولذلك، فإننا نشير إلى الالتزامات التي تعهد بها الجانبان، ونحثهما على العمل بشكل حاسم من أجل حل نزاعاتهما. فالحوار والالتزام السياسي على أعلى مستوى هما ما نحتاج إليه. وعليه، فإننا نرحب باستئناف المحادثات بين الرئيس البشير ونائب الرئيس سلفا كير. والمفاوضات معقدة، وينبغي أن تجرى بروح من المرونة والتعاون المستمرين. فهذا هو السبيل الوحيد إلى كفالة ديمومة الدولتين.

وفي هذا السياق الصعب، فإن نجاح أعمال الوساطة التي يضطلع بها فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي ورئيسه، الرئيس السابق ثابو مبيكي، يبدو لنا أكثر أهمية من ذي قبل، كما ذكرت آنفاً. ونحث ا الطرفين على مواصلة العمل مع هذا الفريق بغية التوصل على نحو عاجل إلى حل دائم وسلمي بشأن وضع أبيي ومواصلة الحوار حول جميع المسائل العالقة الأخرى.

والبرتغال ترحب بالتزام الأطراف السودانية بإنشاء منطقة حدود مشتركة بين شمال السودان وجنوبه، على أن تكون متروعة السلاح وتراقب وتخفر بصورة مشتركة. وندعو الطرفين الآن إلى الاتفاق على مكان تلك المنطقة والنظر بشكل إيجابي في مسألة وجود طرف ثالث على طول الحدود. ومرة أخرى، فإننا مع الرأي القائل إن الشمال

والجنوب سيستفيدان من مساعدة الأمم المتحدة في هذا المجال.

وكما أسلفت، فإننا ندين بشدة المعارك التي وقعت في كادوغلي وأم دورين مؤخراً، وندعو الجانبين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس في حل نزاعاتهما في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي هذا الصدد، ترى البرتغال في المفاوضات بين ممثلي حكومة السودان وقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان من الولايتين خطوة إيجابية. وندعو الأطراف إلى سرعة وضع ترتيبات أمنية بشأن المنطقتين.

واسمحوا لي أيضاً أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة الإنسانية المزرية نتيجة للعنف. إننا نشعر ببالغ القلق إزاء أثر العنف المتصاعد على السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص المشردون داخليا. ونشدد على أنه يتعين على كل أطراف الصراع احترام المدنيين وحمايتهم وكفالة الأمن الملائم للعاملين في المجال الإنساني. ويتعين على الأطراف إزالة أي عوائق من شأنها إبطاء الاستجابة، وضمان الوصول الكامل بلا عوائق للمساعدة الإنسانية ولبعثة الأمم المتحدة في السودان في كل منطقة عمل البعثة.

نود أيضاً أن نكرر النداء الذي وجهته كاترين براغ، الأمينة العامة المساعدة، إلى الطرفين من أجل السماح بإنشاء ممر إنساني بين كادوغلي والأُبيِّض.

ولا يمكنني أن أختتم بياني بدون الإعراب عن دعم البرتغال القوي لبعثة الأمم المتحدة في السودان والإشادة بها على عملها في ظروف صعبة للغاية.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، نود أن نهنئ الرئيس السابق ثابو مبيكي والسيد منكريوس على نجاحهما الكبير متمثلاً في التوقيع اليوم على اتفاق يستهدف تسوية النزاع في منطقة أبيي. ونرحب بالرغبة في التوصل إلى حل توفيقي التي تجلت بهذا الشأن من جانب كل من الخرطوم وجوبا. ونعرب عن الأمل في أن يهيئ التوقيع على هذا الاتفاق زخماً سياسياً إيجابياً يمكّن من معالجة مسائل أخرى في إطار تنفيذ اتفاق السلام الشامل واستقلال جنوب السودان عما قريب.

وفي ظل الحالة الراهنة، فإننا ندعو الطرفين إلى الامتناع عن العنف وإلى بذل كل جهد ممكن من أجل معالجة الحالة الإنسانية.

والاتحاد الروسي يواصل دعم أنشطة وجود الأمم المتحدة في السودان، في إطار العمل الذي يضطلع به السيد مبيكي والسيد منكريوس.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أعرب عن الشكر الخاص للرئيس السابق مبيكي والسيد منكريوس، الحاضرين معنا هنا اليوم في هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أشكر سفير السودان والسيد إزيكييل لول جاتكوث على بيانيهما وعلى موافاتنا بمعلومات مستكملة بشأن الحالة في السودان.

ونرحب بتوقيع اتفاق على ترتيبات مؤقتة لإدارة أبيي. ونأمل أن ينفذ على الفور وأن يعمل على عكس مسار التدهور الخطير للغاية للحالة الأمنية. ففي الأسابيع بل والأيام الأخيرة، وقعت أعمال عنف غير مقبولة، مما عرض الانتقال السلمي إلى مولد جنوب السودان للخطر. ونحن ندين بشدة خسارة أرواح بشرية جراء العنف، والتشريد وكل انتهاكات حقوق الإنسان للسكان. وما حدث في جنوب كردفان وفي منطقة أبيي أمر غير مقبول.

والأزمة الحالية تبين بوضوح أنه ما زالت هناك خلافات خطيرة يتعين على الطرفين أن يتغلبا عليها. وهذا أمر أساسي للعودة إلى روح الحلول التوفيقية والإرادة

السياسية التي تجلت في مناسبات سابقة. ونأمل أن يكون الاتفاق الذي وقع للتو علامة إيجابية للغاية في ذلك الاتجاه.

إن اتفاق السلام ذاته وتنفيذه لاحقاً، وعقد الانتخابات العامة وإجراء الاستفتاء في أوائل عام ٢٠١١، الذي اختار جنوب السودان الاستقلال من خلاله، كل هذا دليل على أنه يمكن للطرفين إيجاد حلول تفاوضية ومرضية لأي مسألة، مهما كانت صعوبتها أو خطورتها.

وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالجهود الهائلة الذي بذلها فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمكلف بتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسودان بغية التقريب بين وجهات النظر واستئناف المفاوضات. ولا بد لنا من التنويه بقيادة الرئيس السابق ثابو مبيكي وسائر أعضاء الفريق والدور الذي اضطلعت به حكومة إثيوبيا. ونحن على يقين من أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن ستكون عنصراً باعثاً للثقة بين الأطراف وخطوة صوب التوصل إلى اتفاقات نهائية ومستدامة. ومما يتسم بأهمية حاسمة في هذا الصدد أن يحجم الطرفان عن ارتكاب أعمال العنف والاستفزاز والخطابة التي تبث الكراهية وأن يجددا التزامها بالمفاوضات بشأن جميع المسائل المعلقة.

وما يتسم بأهمية مماثلة هو ضرورة احترام بعثة الأمم المتحدة في السودان ووكالات المنظومة الأخرى، بما يمكِّنها من الاضطلاع بولاياتها المختلفة في بيئة خالية من التهديدات الأمنية.

إن الالتزامات المحددة في اتفاق السلام الشامل والترتيبات الأمنية الأخرى يجب احترامها احتراما تاما، مع إعطاء الأولوية لانسحاب جميع القوات المسلحة من أبيي واستحداث آلية لكفالة الأمن والسماح بعودة المشردين.

ومما يتسم بأهمية مساوية الحاجة إلى إنهاء العنف في ولاية جنوب كردفان من أجل السماح بتقديم المساعدة الإنسانية للسكان وتهيئة الظروف المطلوبة لإجراء المشورة الشعبية المقررة في المنطقة، التي يجب أن تكون عملية اشتمالية تعبر عن اهتمامات ومطامح السكان وأن تقترن بآليات تنفيذ فعالة.

لم تبق سوى بضعة أسابيع على نهاية الفترة الانتقالية وقيام جنوب السودان بصفته دولة مستقلة. غير أننا لا يمكننا أن نغض النظر عن حقيقة أن مسائل شتى ذات أهمية حاسمة في إطار اتفاق السلام الشامل لم تحسم بعد، مثل الوضع النهائي لمنطقة أبيي، واختتام المشورتين الشعبيتين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بطريقة مرضية، وترسيم الحدود. وبالمثل، ما زالت مجموعة واسعة متنوعة من مسائل ما بعد اتفاق السلام الشامل بدون حل، وإن مستقبل علاقات حسن الجوار والتعاون الثنائي بين الطرفين سيظل إلى حد كبير مرهونا بها.

وفي ظل هذه الخلفية يجب على المجتمع الدولي أن يبقى متحدا في توفير كل أنواع الدعم والمساعدة الممكنة للطرفين في سعيهما إلى التوصل إلى الحلول والالتزامات التي تهدف إلى حسم جميع هذه المسائل وإرساء أسس علاقات ودية متبادلة المنفعة بين دولتين مستقلتين تعيشان في سلام وتعملان معا في سبيل مواجهة التحديات المشتركة. ولبلوغ هذه الغاية تضطلع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدور هام جدا في كفالة الأمن والرخاء لجميع السكان.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الجمهورية مبيكي والممثل الخاص منكريوس على إحاطتيهما الإعلاميتين. وكما قال ممثلا السودان وجنوب السودان، يشكل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أديس أبابا بشأن أبيي خطوة كبيرة صوب إنهاء الأزمة التي استفحلت في المنطقة منذ أن خضعت أبيي لاحتلال القوات المسلحة السودانية في ٢١ أيار/مايو. وهذا خبر طيب.

وأرحب بالتزام إثيوبيا، وبصورة خاصة برئيس الوزراء زيناوي، الذي قدم حلا للأزمة بالسماح بانتشار الجنود الإثيوبيين. والأمر يعود الآن إلى الطرفين، بالتنسيق مع مجلس الأمن، لكفالة أن يجري تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه للتو. وأرحب بحقيقة أن الولايات المتحدة قد أعلنت عن نيتها تقديم مشروع قرار يسمح بانتشار الجنود الإثيوبيين.

وحتى هذه اللحظة ما زالت منطقة أبيي محتلة. وتواصل الميليشيات المسلحة نهب الموارد الشحيحة للسكان المحليين، الذين فروا من منطقة الاقتتال. كما أن أفراد بعثة الأمم المتحدة في السودان (البعثة) يتعرضون لأعمال الترهيب، سواء بتكرار إطلاق نيران المدفعية الثقيلة قرب مواقع البعثة أو بوضع عقبات أخرى أمام حريتهم في الحركة.

التقارير التي نتلقاها من جنوب كردفان ترسم صورة لحالة حرب. وإن القتال المستمر منذ ٥ حزيران/يونيه بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة كادوقلي أدى إلى تشريد أكثر من ٦٠ ٠٠٠ مدني. وتستمر الحالة الإنسانية في التدهور، فأفراد المنظمات الإنسانية محرومون من إمكانية الوصول إلى السكان بسبب القيود التي فرضت عليهم.

إن فرنسا تدعو الطرفين بصورة عاجلة إلى التفاوض على وقف لإطلاق النار وتيسير توصيل المعونة الإنسانية والعودة إلى الحوار لكفالة تنفيذ اتفاق السلام الشامل والسماح بالتمثيل المنصف لجميع الأقليات في جنوب كردفان.

ومما يتسم بأهمية حاسمة أيضا أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة الموجودة في الوقت الحاضر في المنطقة بولايتها بحماية المدنيين، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فما زال آلاف المدنيين يلتمسون اللجوء حاليا لدى الأمم المتحدة، وبخاصة في كادوقلي. ومن واجبنا أن نستخدم كل الوسائل الضرورية لحمايتهم.

إذا أمكننا أن نستقي عبرة من العنف في أبيي وجنوب كردفان فهي أن السلام المحرز بموجب اتفاق السلام الشامل متقلب وضعيف في آن واحد. لقد ساندت البعثة الطرفين في صون السلام في السودان منذ عام ٢٠٠٥. واليوم يبدو من الواضح أن وجود الأمم المتحدة ما زال محتفظا بمبرراته ما دامت جوانب اتفاق السلام لم تنفذ جميعها وما دامت التوترات في المناطق الحدودية لم تحسم. لذلك ندعو الطرفين في السودان إلى تقدير قيمة وجود الأمم المتحدة والانخراط في الحوار على الآليات الممكنة للفترة التي تعقب ٩ تموز/يوليه، لكفالة الدعم لعملية حفظ السلام وبالتالي لرعاية السلام والرخاء في المنطقة.

إن تقرير الأمين العام عن المسألة (S/2011/314) يشكل برأينا وثيقة مرجعية يمكن أن تساهم في الجهود الرامية إلى تجنب الانتكاس إلى العنف، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مأساوية على الطرفين كليهما.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمهورية ثابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والسيد هيلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين. ونرحب بمشاركة ممثلَيْ السودان وجنوب السودان ونقدر مساهمتهما في اجتماع اليوم.

نرحب بالاتفاق بين الطرفين بشأن الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي. ونعتبر ذلك تطورا مشجعا يبعث إشارة ايجابية فيما يتصل بالأنشطة والمفاوضات الجارية حول المسائل المعلقة.

وتؤيد البوسنة والهرسك التفاوض المستمر بين الطرفين في اتفاق السلام الشامل برعاية فريق الاتحاد الأفريقي

الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وتحثهما على الانخراط بروح بناءة في المفاوضات حتى يمكن التوصل إلى الاتفاق على المسائل المعلقة. وكل مسألة من تلك المسائل، إن لم تحسم، يمكن أن تؤدي ليس إلى الإضرار بالعلاقات بين الدولتين وإنما أيضا إلى تقويض السلام والاستقرار.

ولئن كانت البوسنة والهرسك ترحب مرة أخرى بمعلومات اليوم، فإنها تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في أبيي. ومن الأمور الحاسمة سحب جميع العناصر العسكرية من هذه المنطقة باعتبار ذلك عاملا هاما لتحقيق السلام. إن وضع أبيي المستقبلي يجب أن يحسم عن طريق المفاوضات بين الطرفين، استنادا إلى اتفاق السلام الشامل. وإننا ندين جميع الأعمال الأحادية المضطلع بها بهدف خلق حقائق على الأرض يمكن أن تمس بنتيجة المفاوضات.

ونشعر بالقلق أيضا من الحالة في ولاية جنوب كردفان ومن استمرار التوترات في النيل الأزرق. ومن الجوهري أن يواصل الطرفان التفاوض إلى حين الاتفاق على ترتيبات سياسية وأمنية لولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وريثما يتم ذلك، ينبغي للطرفين أن يعملا معا لتخفيف التوترات وإشاعة الهدوء في تلك المناطق.

ومما يتسم بأهمية حيوية تيسير إمكانية وصول المنظمات الإنسانية من أجل مساعدة السكان المتضررين، فضلا عن تهيئة الظروف المشجعة للعودة الآمنة للمشردين.

ومن الحيوي في ضوء الحالة الأمنية ومسألة الإدارة المستقبلية للحدود المشتركة بين الشمال والجنوب إنشاء آلية تقدم أدوات فعالة لمنع الصراعات والتخفيف من حدتها على جانبي الحدود بعد ٩ تموز/يوليه. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تُبقي الأمم المتحدة على وجودها في أبيي وجنوب كردفان وأن تواصل تقديم المساعدة للطرفين في إدارة الحدود بعد ٩ تموز/يوليه. وفي ذلك الصدد ندعو الطرفين إلى التوصل إلى اتفاق يشمل على وجود مستمر للأمم المتحدة باعتباره عاملا محوريا للاستقرار ولمستقبل العلاقات بين الطرفين.

ونؤيد تأييدا تاما جهود بعثة الأمم المتحدة في السودان (البعثة) والممثل الخاص منكريوس لتخفيف حدة التوترات في الميدان وتوفير بيئة آمنة للسكان المدنيين. ندين بشدة جميع الهجمات على بعثة الأمم المتحدة، وندعو الأطراف إلى احترام ولاية البعثة وحرية تنقلها. من الضروري أن تكون بعثة الأمم المتحدة قادرة دائماً على تنفيذ ولايتها في حماية المدنيين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

أخيرا، يعتمد طابع العلاقات المستقبلية بين البلدين اعتماداً مباشراً على حل المسائل المعلقة في اتفاق السلام الشامل. في ذلك الصدد، ندعو طرفي اتفاق السلام الشامل إلى مواصلة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن وضع منطقة أبيي، فضلا عن غيرها من المسائل المتبقية في اتفاق السلام الشامل ومسائل ما بعد انتهاء الاتفاق، وإرساء الأساس لعلاقات ودية وحيوية بين الدولتين اللتين ستظهران بعد ٩ تموز/يوليه.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس مبيكي والممثل الخاص للأمين العام، منكريوس، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن الحالة في أبيي ومناطق أخرى غيرها في السودان. أود أيضا أن أشكر الممثل الدائم للسودان، وممثل حكومة جنوب السودان على بيانيهما.

شهدنا خلال الشهر الماضي تدهورا خطيرا في الحالتين الأمنية والإنسانية في أبيي وجنوب كردفان والمناطق المجاورة. وأفادت التقارير بنزوح أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص وحيل بين حفظة السلام من بعثة الأمم المتحدة في

السودان وتنفيذ ولايتهم، كما فُرِضت قيود على إمكانية وصول وكالات الأمم المتحدة الإنسانية.

تؤكد هذه التطورات ليس فقط الحالة الأمنية الهشة، بل أيضا انعدام الثقة بين طرفي اتفاق السلام الشامل. ومع اقتراب الفترة الانتقالية التالية للاستفتاء من نهايتها، فإن الصراع الدائر يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على سكان المنطقة، إذ يقوم الطرفان بتحويل الموارد الشحيحة عن المهام العاجلة لبناء – الدولة. لذلك من الضروري إيجاد حل للمأزق على وجه السرعة.

نشيد بالجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، برئاسة الرئيس مبيكي، وممثل الأمين العام، السيد منكريوس، في تسهيل الحوار بين الطرفين، وتقديم حزمة من الاتفاقيات بشأن القضايا المعلقة في اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك الترتيبات الأمنية الخاصة بأبيي، ومسألة الحدود، وتقاسم الثروة النفطية، وهلم جرا. لقد تمخضت المفاوضات التي بدأت الأسبوع الماضي عن التوقيع على اتفاق بشأن أبيي. نحن ندعم الجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيس مبيكي والممثل الخاص منكريوس للتوسط بين الطرفين من أجل حل المسائل الأخرى، ونحث الطرفين على التحلي بروح التسوية، والمرونة والإرادة السياسية من أجل التوصل إلى اتفاق شامل. ونقدر أيضاً الدور الذي يضطلع به رئيس وزراء إثيوبيا، السيد ميليس زيناوي، فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية التي تم التوصل إليها بشأن أبيي.

ثمة خلفيات تاريخية طويلة ومعقدة للكثير من المشاكل العالقة بين شمال السودان وجنوبه. ويتطلب حلها الصبر وإتباع نهج يأخذ في الاعتبار المصالح طويلة الأمد لجميع شعوب المنطقة. وأي محاولة لفرض مواعيد نهائية مصطنعة وأفكار مصممة مسبقاً لن تساعد في تعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين، ولا في إيجاد حل طويل الأجل للمسائل العالقة.

نحث جميع الأطراف المعنية التي لها مصلحة في القضايا بين الشمال والجنوب على تشجيع الطرفين على أن يتخليا عن العنف وأن يعودا لذات الروح التي نفذا بها اتفاق السلام الشامل على مدى السنوات الست الماضية. إن الإجراءات من جانب واحد، لا سيما العمليات العسكرية، لن تكون في مصلحة أي من الطرفين. ينبغي على الطرفين أن يتصرفا بأقصى درجات ضبط النفس، وأن يمتنعا عن الأعمال الاستفزازية، وأن يكفلا لبعثة الأمم المتحدة حرية التنقل والوصول. ينبغي عليهما أن يعملا من أجل علاقات تعاون طويلة الأمد من شأنها أن تعود بالنفع على الشمال والجنوب، وتساعدهما على القيام بأنشطة إنمائية هما في أمس الحاجة إليها. ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يقف على أهبة الاستعداد لدعم الطرفين في تنفيذ الاتفاقات التي يمكن أن يتوصلا إليها. ونأمل أن يتم سريعاً اعتماد الاتفاق بشأن أمن منطقة أبيي بقرار من المجلس. تحقيقا لهذه الغاية، نحن على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الرئيس مبيكي والممثل الخاص للأمين العام، السيد منكريوس، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما استمعنا باهتمام إلى البيانين الذين أدلى بهما السفير دفع الله عثمان والسيد جاتكوث.

أود أن أؤكد على عدة نقاط. أولا، نرحب بالاتفاق الموقّع بين الشمال والجنوب بشأن الإدارة المؤقتة والترتيبات الأمنية في منطقة أبيي، الذي يدل على حسن النية من جانب الشمال والجنوب على السواء فيما يتعلق بالحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة السودان. ونقدر تقديراً كبيراً جهود ودور كلٍّ من الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد

الأوروبي المعني بالتنفيذ، برئاسة الرئيس مبيكي، والسيد منقريوس، وحكومة إثيوبيا. نأمل أن يتمكن كلا الطرفين، بمساعدة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من كفالة التنفيذ العملي للاتفاقات. ينبغي لمجلس الأمن، من جانبه، أن يقدم المساعدة والدعم اللازمين، لا سيما من أجل كفالة النشر المبكر لقوات حفظ السلام الإثيوبية.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يشجع الشمال والجنوب على التمسك بمسار السلام والحفاظ على الهدوء وضبط النفس، وذلك لوضع حدٍ فوراً للعمليات العدائية في جنوب كردفان والنيل الأزرق والمناطق الأخرى؛ وعلى الامتناع عن أي أعمال أو أقوال من شأنها تصعيد الحالة؛ وعلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل. نأمل أن يستفيد الشمال والجنوب كلاهما من الزخم الإيجابي القائم وأن يتوصلا إلى حل شامل للمشاكل في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

ثالثا، نرحب بالاجتماع الذي عقد مؤخرا في أديس أبابا بين الرئيس البشير والنائب الأول للرئيس سلفا كير ميارديت. إن اللقاءات المباشرة بين القادة مهمة للغاية لضمان تجنب سوء الفهم، وزيادة الثقة المتبادلة، والحفاظ على السلام والاستقرار بين الشمال والجنوب. ينبغي لمجلس الأمن أن يشجّع إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الاجتماعات، التي ينبغي أن تعقد حالما تنشأ أي مشاكل.

رابعا، نحن نؤيد الجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأوروبي المعني بالتنفيذ، برئاسة الرئيس مبيكي، فضلا عن الجهود التي يبذلها الممثل الخاص السيد منكريوس، من أجل تعزيز التفاهم المتبادل بين الشمال والجنوب بهدف تحقيق الامتثال لاتفاق السلام الشامل، والتوصل إلى حل شامل للمشاكل من قبيل مشكلة أبيي وغيرها من المسائل المعلقة المتصلة باتفاق السلام الشامل، فضلا عن ترتيبات ما بعد الاستفتاء.

السيد سلام (لبنان): أود، بداية، أن أشارك الزملاء الذين سبقوني في الترحيب بالرئيس مبيكي وشكره على الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها وعلى جهود الوساطة التي يبذلها في السودان. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد منكريوس، على إحاطته الإعلامية الهامة وعلى قيادته الحكيمة لأعمال بعثة الأمم المتحدة في السودان. وأشكر كذلك الممثل الدائم للسودان وممثل حكومة جنوب السودان على بيانيهما.

كنا قد شددنا مرارا في المجلس على وجوب تخفيف حدة التوتر في منطقة أبيي والتوصل إلى اتفاق بشأنها لما لهذا الأمر من أولوية لتفادي عودة الحرب. وشددنا كذلك على ضرورة استكمال المفاوضات حول باقي الأمور العالقة وقضايا ما بعد الاستفتاء. وفي هذا الإطار، نرحب بالاتفاق الانتقالي بشأن أبيي الذي تم التوصل إليه نتيجة مفاوضات جرت في أديس أبابا. وننوه بالدور الذي قام به رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي، إضافة إلى الرئيس مبيكي والسيد منكريوس في التوصل إلى هذا الاتفاق. كما ننوه باستعداد السلطات الإثيوبية لإرسال قوات على وجه السرعة إلى منطقة أبيي لتنفيذ هذا الاتفاق.

ويهمنا أيضا أن نرحب بالتقدم الموازي الحاصل بشأن معالجة الوضع المتأزم في جنوب كردفان. كما نشيد بمواصلة الرئيس مبيكي جهوده للمساعدة في التوصل إلى حلول للأمور العالقة وقضايا ما بعد الاستفتاء. ونشيد في هذا الإطار بالتقدم الحاصل في معالجة المسائل ذات الطابع الاقتصادي والمالي.

وندعو بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى متابعة التباحث مع الأطراف المعنية بشأن اقتراح الأمين العام تمديد ولاية هذه البعثة لمدة ثلاثة أشهر، كما ورد في التقرير الأخير، لحين التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء

والبنود المتبقية من اتفاق السلام الشامل، مما يشكل أساسا للاستقرار في السودان وفي جنوب السودان وكذلك في المنطقة بأسرها.

وفي الختام، ومن جهة أخرى، فإننا ندعو الأطراف كافة في دارفور إلى توقيع الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الموسع في الدوحة والعمل على تنفيذها سريعا بما يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية نهائية لأزمة دارفور.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب نيجيريا عن وافر الامتنان للرئيس ثابو مبيكي على التزامه بلا كلل بإيجاد حل دائم للأزمة في دارفور وفي السودان بوجه عام. كما نعرب عن امتناننا لقيادة السيد منكريوس لبعثة الأمم المتحدة في السودان في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونرحب بمشاركة ممثل حكومة السودان وممثل جنوب السودان ونشكرهما على إسهامهما.

ما من شيء يمكن أن يلقي بظلال أكثر قتامة على آمال إقامة علاقات سلمية بين شمال وجنوب السودان، في حقبة ما بعد اتفاق السلام الشامل، من شبح تجدد الصراع. ومن ثم، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الأنشطة العسكرية غير المأذون بها في أبيي والقتال المندلع على طول الحدود المتنازع عليها بين الشمال والجنوب منذ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١١. وثمة أنباء عن حشد الجيش السوداني لأسلحة ثقيلة في جنوب كردفان في خضم معارك متقطعة وقصف بالمدفعية الثقيلة. ونرى أن اندلاع أعمال عدائية جديدة أمر ملموس للغاية.

ومن الواضح تماما أن الحالة بلغت مرحلة حرجة. والسودان، وكذلك المجتمع الدولي، لا يمكنهما تحمل تجدد الصراع، وهو أمر من شأنه تقويض الكثير من التقدم المحرز منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥. وواجبنا في هذا المنعطف الحاسم يتمثل في ضمان عدم تدهور الحالة أكثر من ذلك.

وفي ذلك السياق، نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد بين الرئيس البشير ونائب الرئيس سلفا كير في أديس أبابا والاتفاقات التي تم التوصل إليها اليوم على ترتيبات مؤقتة لإدارة منطقة أبيي وتأمينها. ونشيد بالقائدين لشجاعتهما والتزامهما بالحوار والتفاوض. كما نثني على الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس مبيكي لتيسيره التوصل إلى الاتفاق.

وبينما نرحب بالأنباء السارة عن تحقيق الطرفين لإنجاز كبير. فإن الأهمية الحقيقية للاتفاق المؤقت تكمن في تنفيذه الفعال. ويجب على الطرفين الآن مواصلة الجهود لتنفيذ قرار بجعل أبيي منطقة منزوعة السلاح وسحب جميع القوات العسكرية من المنطقة ونشر قوة أمنية مؤقتة مؤلفة من قوات إثيوبية في الإقليم. بل إن الاتفاق ينبغي أن يكون حافزا لتكثيف المناقشات على المستوى الاستراتيجي بين الشمال والجنوب حول الترتيبات السياسية والأمنية. وفي ذلك الصدد، نرحب بموافقة رئيس وزراء إثيوبيا على المساهمة بحفظة سلام لتيسير تنفيذ الاتفاق بين الطرفين.

وتعيد نيجيريا التأكيد على تأييدها القوي للبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٣ حزيران/يونيه (S/PRST/2011/12) وتدعو الطرفين إلى المشاركة بإخلاص في المفاوضات الرفيعة المستوى الجارية برعاية الفريق التابع للاتحاد الأفريقي. وإذا استمرت تلك المناقشات بنية طيبة، فإنها يمكن أن تسفر عن التوصل قبل ٩ تموز/يوليه إلى اتفاقات بشأن المسائل العالقة في اتفاق السلام الشامل ومسائل ما بعد الاستفتاء.

ونحث حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على التنفيذ الكامل، ودون إبطاء، لجميع أحكام اتفاقي كادقلي. والتزامنا بإقامة علاقات سلمية ومنصفة ومفيدة للطرفين بين شمال وجنوب السودان يتطلب أن

نواصل عملنا مع طرفي اتفاق السلام الشامل. ويجب علينا ألا نكتفي بمساعدتهما على وضع إطار لاستمرار الحوار بعد تموز/يوليه؛ بل يجب أن نقوم أيضا بدور هام في تحولهما جغرافيا وسياسيا إلى دولتين تملكان مقومات البقاء.

وتأثير الحالة الأمنية المتدهورة على السكان المدنيين واضح تماما. وشهدت ولايتا النيل الأزرق وجنوب كردفان عمليات تشريد جماعي نتيجة حالات طوارئ حقيقية. وتلك الحالة تستدعي تعزيز المعونات الإنسانية الدولية بصورة عاجلة. ونثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من الوكالات الإنسانية على دعمها لجهد إغاثة المشردين داخليا واللاجئين.

وينبغي للطرفين احترام المبادئ الإنسانية والسماح لجميع العاملين في المجال الإنساني بالوصول في الوقت المناسب ودون قيود إلى المجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك من وجدوا ملجأ خارج مجمع بعثة الأمم المتحدة في كادقلي. وينبغي تهيئة الظروف للسماح بعودة المشردين داخليا إلى ديارهم على وجه السرعة وبصورة آمنة. كما يجب على جميع الأطراف الإحجام عن شن هجمات على حفظة السلام واحترام ولاية البعثة.

وفضلا عن ذلك، وبينما ننتظر نشأة جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه، ينبغي للطرفين عدم الإقدام على أي إجراء أحادي الجانب. والإجراءات المتخذة يجب أن تكون واقعية ومتماشية مع روح اتفاق السلام الشامل والاتفاق الشامل الذي جرى التوصل إليه. ويجب أن تستفيد من الإنجازات التي تم التوصل إليها حتى الآن بين الطرفين اللذين يجب عليهما مواصلة العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس مبيكي.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، هايلي منكريوس، على ما وافانا به من معلومات مستكملة بشأن الحالة في الميدان في السودان ونشيد به بخصوص آخر التطورات. كما أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن الترحيب الحار بالرئيس ثابو مبيكي لمشاركته في مداولاتنا اليوم وفي الثناء على الجهود التي يبذلها لتشجيع تحقيق السلام في السودان.

وترحب البرازيل بالاتفاق المؤقت الذي جرى التوصل إليه بشأن أبيي وتشكر رئيس وزراء إثيوبيا على إتاحة موارد أمنية لتنفيذ الاتفاق. ومن ثم، فإنني ممتنة جدا أيضا لحضور السفير عثمان والسيد جاتكوث معنا هنا في هذا الصباح لمناقشة التطورات الهامة. وأشكرهما على بيانيهما.

إن الاشتباكات في جنوب كردفان تدعو إلى الأسف. كما نشعر بالقلق إزاء الأنباء عن عدم كفاية المساعدة المقدمة للعائدين الجنوبيين وعن استمرار سوء معاملة السكان المدنيين على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان. والهجمات والتهديدات التي تستهدف حفظة السلام والمراقبين والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة غير مقبولة. ونحن ندين تلك الأعمال ونعرب عن القلق بشأن سلامة موظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان.

والبرازيل تحث الطرفين على التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل لضمان إحلال السلام في السودان. وهما لا يمكنهما السماح بانهيار جميع الجهود التي بُذلت من أجل تحقيق السلام في الشوط الأخير. فمن الضروري أن يمارس القادة أقصى درجات ضبط النفس، وأن يضاعفوا جهودهم للتوصل إلى اتفاق سلمي بشأن جميع القضايا المعلقة.

ونرحب ترحيبا حارا بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، تحت قيادة الرئيس مبيكي، لصالح منع التصعيد.

ونحن نثني على التدابير التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة في السودان لدعم المفاوضات وتعزيز قدرتها على حماية المدنيين في أبيي وكادقلي.

وليس هناك سوى سبيل واحد يمكن شمال السودان وجنوبه من إيجاد واقع جديد يقوم على وجود دولتين مستقرتين وقابلتين للحياة، وتعيشان جنبا إلى جنب، في سلام وتعاون بينهما. ويتمثل ذلك في التعامل بطريقة سلمية وشفافة فيما يتعلق بقضاياهما الثنائية والداخلية على حد سواء.

ويتمتع كل من شمال وجنوب السودان بقدر كبير من التنوع العرقي والثقافي، الذي ينبغي أن يصبح رصيدا في بيئة سياسية تعددية وديمقراطية. وفي الواقع فقد تعايشت الكثير من الشعوب السودانية وتعاونت فيما بينها بطريقة سلمية لعدة قرون. ليس هناك من سبب يمنعها عن القدرة على التعايش والتعاون السلمي فيما بينها مرة أخرى في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود الآن أن أدلي ببيان مختصر بصفتي الوطنية.

بعد أشهر من إعلان استقلال جنوب السودان، والذي سيمثل ختاماً لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، أصبح تصاعد العنف في أبيي وجنوب كردفان مثار قلق بالغ. وقد أدى العنف إلى مقتل عدد من المدنيين وإلى تشريد أعداد كبيرة من الناس.

وقد منحنا إبرام اتفاق مؤقت بشأن منطقة أبيي، والإحاطاتان الإعلاميتان اللتان قدمهما الرئيس مبيكي، والممثل الخاص للأمين العام السيد منكريوس، سببا للمزيد من التفاؤل. وأود أن أشكر الرئيس مبيكي والسيد منكريوس، وأن أهنئهما على هذا الاتفاق. كما نرحب بالتزام إثيوبيا ورئيس الوزراء ميليس زيناوي بتوفير قوات إثيوبية لحفظ السلام. ونؤيد اقتراح الولايات المتحدة بشأن تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن في المستقبل القريب. ونرحب أيضا بالالتزام الذي أعرب عنه للتو، السفير عثمان، والسيد جاتكوث بشأن عزم الطرفين على مواصلة السعي إلى إيجاد حل سلمي للوضع في السودان.

وندعو الطرفين إلى ضبط النفس ووقف الأعمال العدائية. ويجب عليهما أن يظهرا تصميماً سياسياً على التغلب على الأزمة السائدة في أبيي وجنوب كردفان من خلال الانخراط في الحوار. ونطلب منهما تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الآلاف من المشردين الذين اضطروا إلى الفرار من العنف. وندعو الطرفين كذلك إلى تنفيذ النتائج التي توصلا إليها في أديس أبابا. وتظل غابون على ثقة بأن نشر الكتائب الإثيوبية في أبيي، على طول الحدود، سيساعد على تخفيف حدة التوتر بين الطرفين، فضلاً عن إنفاذ الترتيبات الأمنية في الوقت ذاته.

ونشجع الطرفين على اغتنام هذه الفرصة المواتية التي أتاحتها لهما عملية أديس أبابا لاستعادة الثقة بينهما. ومن الضروري الحفاظ على إطار الاتفاق السياسي الشامل، كما أن من الضروري السعي إلى التنفيذ الكامل للاتفاق. وفي ذلك الصدد، فإن الدعم الذي يقدمه الفريق الذي يرأسه الرئيس مبيكي، وكذلك الدعم القوي الذي تقدمه الأمم المتحدة، ضروريان أيضاً.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نشجع الطرفين على إظهار الإرادة السياسية وروح التوافق فيهما بينهما.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

هل يرغب الرئيس مبيكي والسيد منكريوس في أي تعليقات إضافية عقب البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس؟ أعطي الكلمة إلى الرئيس مبيكي.

السيد مبيكي (تكلم بالإنكليزية): ليست لدينا تعليقات إضافية، ولكننا بطبيعة الحال على استعداد للرد على أي أسئلة ربما تكون لأعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل السودان، الذي يرغب في التعقيب على البيانات المختلفة التي أدلى بها ممثلو الدول الأعضاء.

السيد عثمان: سيدي الرئيس، لعلكم لاحظتم أنني في بياني الأول أمامكم، قصدت أن أكون مواكباً للروح الإيجابية للحدث السار الذي وصلتنا أنباؤه من أديس أبابا، وهو توقيع اتفاق مؤقت بشأن أبيي. ولم أكن أود أن أظل أسيراً للأحداث التي سبقت الاتفاق بعد أن تجاوزناها بخطوة إلى الأمام، على الرغم من مآخذنا على الحركة الشعبية.

ولكن طالما ظل الطرف الآخر يردد دعاوى غير صحيحة فيما يتعلق بأبيي وجنوب كردفان، يصبح لزاماً على أن أشاطركم فيما يتعلق بتجاوزات وخروقات الحركة الشعبية لاتفاق السلام الشامل في أبيي وفي جنوب كردفان.

إن تدخل القوات المسلحة السودانية في أبيي جاء بعد صبر طويل، وممارسة لضبط النفس إزاء عدم احترام رئيس الإدارة السابقة لأبيي لاتفاق السلام الشامل، وذلك بعدم سحب قوات الحركة إلى الحدود المتفق عليها، علاوة على ممارسته لسياسة فرض الواقع، وإدخال آلاف من قوات الحركة والمليشيات الأخرى بهدف تغيير الوضع الديموغرافي.

وقد بلغ تجاوز الحركة وانتهاكاتها مداه عندما منعت وهاجمت وقتلت عدداً كبيراً من قواتنا المسلحة، التي هي جزء من قوات الوحدة المشتركة السابقة، وعندما هاجمت الحركة الطوف المشترك لقواتنا المسلحة، ولقوات بعثة الأمم المتحدة في السودان وقتلت عدداً كبيراً من قواتنا المسلحة. وفي ضوء ذلك لم يكن هناك خيار آخر لقواتنا المسلحة سوى أن تتدخل وتضع حداً لانتهاكات الحركة الشعبية في أبيي.

ولعلكم تذكرون أننا قلنا إن وجود قواتنا المسلحة في أبيي هو تواجد مؤقت أملته تلك الظروف، وأننا سننسحب حالما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية. وقد احترمنا ذلك بعد سماعكم لتوقيعنا لاتفاق أديس أبابا اليوم. وخير شاهد على ذلك هو الاتفاق نفسه. ذلك فيما يتعلق بالوضع في أبيي.

أما فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة التي شهدتها ولاية جنوب كردفان، وكما تابعتم، فإن قوات الحركة الشعبية هي التي بدأت بالهجوم في جنوب كردفان. ففي الرابع من حزيران/يونيه الجاري، هاجمت قوات الحركة الشعبية القوات المسلحة وقوات الشرطة في مدينة أم دورين وسيطرت عليها. وفي الخامس من حزيران/يونيه من ذات الشهر، هاجمت قوات الحركة الشعبية أيضا القوات الرسمية الحكومية في مدينة تالودي. وفي السادس من حزيران/يونيه، كررت الحركة الشعبية ذات الهجوم على مدينة كادقلي، عاصمة ولاية جنوب كردفان، بهدف الاستيلاء عليها، ثم إعلان السيد عبد العزيز الحلو، ممثل الحركة الشعبية الذي خسر الانتخابات الأخيرة، حاكما على الولاية. وقد أكدت تلك الهجمات قتل وجرح وتشريد عدد كبير من أفراد القوات المسلحة السودانية ومن قوات الشرطة ومن المدنيين الأبرياء، وإلى نزوح عشرات الآلاف منهم. كل هذا كان بسبب هجوم الحركة الشعبية.

لم نكن نود أن ندخل في تفاصيل هذا طالما تم التوصل إلى اتفاق ونوايا طيبة في أديس أبابا. لكن نقوله لكي نصحح السجل، ولعل الكثير يصحح معنا سجلاته أيضا، لأننا سمعنا أن بعض الدول قد قرأت بيانات كانت قد أعدت قبل أن يصلنا اتفاق أديس أبابا. نفذت الحركة الشعبية هذه الانتهاكات وأعمال القتل والترهيب الفظيعة لأنها درجت على فعل ذلك دون استصدار إدانة أو رادع من مجلسكم الموقر. وخير شاهد على ذلك ما حدث من إدانة على

استحياء من المجلس بعد الهجوم الذي قامت به الحركة على الطوف المشترك لقوات بعثة الأمم المتحدة في السودان والقوات المسلحة السودانية. ألا يتوقع كل من يتابع الأمر أن يصدر المجلس إدانة قوية للحركة لهجومها على طوف مشترك ضم القوات المسلحة السودانية وقوات البعثة، قوات الأمم المتحدة، لماذا نصدر الإدانات القوية؟ هذا يشجع الطرف الآخر على التمادي، والذي أدى إلى قتل عدد كبير من القوات المسلحة.

ولكن، لا بد من التأكيد من هذا المنبر أن الأوضاع الآن تحت السيطرة تماما في ولاية جنوب كردفان. وقد استقرت الأحوال الأمنية وعادت الحياة إلى طبيعتها في المدن الرئيسية بالولاية. وقد تم ترتيب المترل بعد دخول القوات المسلحة السودانية، ووضع حد لانتهاكات الحركة الشعبية هناك، بعد دخول القوات المسلحة السودانية. نطالب مجلسكم الموقر اليوم أن يرسل رسالة قوية إلى الحركة الشعبية، يدينها ويدين فيها تلك الانتهاكات التي حدثت في جنوب كردفان، ويطالبها بوقف مسلسل الاعتداءات وسحب قواتها من حسب ما نصت عليه الاتفاقات بين الطرفين. إن تلك الخروقات لن تساعد في تحقيق أمن واستقرار دولة الجنوب المرتقبة، الذي ننشده جميعا.

وأؤكد لكم، في ختام كلمتي، أن حكومة السودان صادقة في إيجاد حلول جذرية، وقد قلناها وأثبتناها بالفعل في إيجاد حلول جذرية للوضع في أبيي، وكذلك في جنوب كردفان والنيل الأزرق، في إطار المساعي المبذولة بواسطة السيد الرئيس ثابو مبيكي والوسطاء الآخرين خلال الأيام القليلة القادمة. وأكرر المناشدة لمجلسكم الموقر بمساعدة تلك الجهود لتثمر. وأناشد الطرف الآخر التوقف عن أدبيات الحرب وما يجرنا إلى الوراء، فنحن قد خطونا خطوة إيجابية وعازمون على أن نمضي إلى نهاية الطريق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) أفهم أن السيد جاتكوث يود أن يأخذ الكلمة. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد جاتكوث (تكلم بالإنكليزية): إن حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ملتزمتان بالسلام. نحن نتوق إليه منذ سنوات. إن الحروب شر. لقد حاربنا بما فيه الكفاية في السودان، من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٧٢ ومن عام ١٩٨٣ حتى عام ٢٠٠٥. نحن نتوق إلى السلام وسنواصل السعي إليه. وقد ظللنا ندعو إلى السلام. إن حزب المؤتمر الوطني، بدلا من اللجوء إلى العنف، ينبغي أن ينضم إلينا في السعي إلى إيجاد حلول سلمية لكل المسائل العالقة. ولهذا السبب ندعو إلى تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا.

وفي ما يتصل بمسألة أبيي، يعلم حزب المؤتمر الوطني وشقيقي ممثل السودان جيدا أن أرض نقوك دينكا نقلت إلى الشمال في عام ١٩٠٥، بمعرفة المملكة المتحدة، لتوفير الحماية لأهل هذه القبيلة من العرب الذي كانوا يستعبدونهم. ووضعوا تحت إدارة الشمال بغية حمايتهم من العبودية. الآن، إذا حققنا السلام في السودان، لا بد من سؤالهم إما العودة إلى جنوب السودان أو البقاء حيث هم الآن. من المعروف جيدا أن المسيرية رحل يأتون موسميا لرعي حيواناتهم في المنطقة، ليس في أبيي فقط بل وخارجها في جنوب السودان.

لقد جرت انتخابات في جنوب كردفان بنتائج واضحة جدا، كما يعلم شقيقي ممثل السودان جيدا. ففي حين يقول إن عبد العزيز الحلو خسر الانتخابات، إنه العكس تماما. يعلم أحمد هارون جيدا أنه خسر الانتخابات. لكن بالطبع الانتخابات كانت مزورة، وهو ما أغضب أهلي في منطقة النوبة في جنوب كردفان.

وفي ما يتصل بهذه المسائل المتعلقة بما بعد الاستفتاء، فإننا بحاجة فعلا إلى العمل معا من أجل التوصل إلى اتفاق،

وهذا ما يجعلنا ندعو إلى حل سلمي لكل المسائل المعلقة، بما في ذلك تقاسم الموارد بين البلدين. نحن مستعدون للتفاوض على اتفاق مع حزب المؤتمر الوطني، لأننا مهتمون بالسلام. ولأننا مهتمون حقا بالسلام، نريد التأكد من أن لدينا اتفاقا يعود بالفائدة على البلدين، حتى يتسنى لنا العيش في سلام، لأن الحروب شر دائما.

ونريد أيضا تشجيع حزب المؤتمر الوطني في الشمال على قبول تحول ديمقراطي، لأن شمال السودان متنوع أيضا. إن إعلان الرئيس البشير دولة إسلامية في الشمال سيظل يثير المشاكل هناك. يجب أن يغير حزب المؤتمر الوطني سياساته. وبدلا من الاعتماد على أسلمة وتعريب الشمال، عليه أن يقبل تنوع البلد، الذي سيظل قائما في الشمال. أقول هذا لأنه إذا كان الشمال غير مستقر فسندفع نحن أيضا في الجنوب الثمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.